التقييم الاجتماعي والبيئي لدور السياسات الاجتماعية للدولة في حماية الفئات الأولى بالرعاية – دراسة تقييمية لبعض مشروعات وزارة التضامن

أحمد سعيد أحمد [١]– حاتم عبد المنعم أحمد [١]– شفيق أحمد شفيق [٢]
١) كلية الدراسات العليا البحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية الخدمة الاجتماعية، جامعةحلوان

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي للسياسات الاجتماعية الموجهة نحو حماية الفئات الأولى بالرعاية، وتحليل مدى فاعليتها في تحسين ظروفهم المعيشية، حيث اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدموا أداة المسح الاجتماعي بالعينة، وقد كشفت النتائج أن هذه الفئات تعاني من اضطرابات اجتماعية ناتجة عن تدني الدخل، مما يؤثر على استقرار الأسرة وقدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية، وهو ما يُضعف فاعلية برامج الحماية الاجتماعية الحالية، كما أظهرت الدراسة معاناة هذه الفئات من مشكلات بيئية خطيرة، مثل ضعف خدمات المياه والصرف الصحي، وتلوث الهواء، وارتفاع تكاليف الخدمات الأساسية، وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بضرورة زيادة الدعم المالي لغير القادرين، وتوفير فرص عمل للقادرين، وتحسين جودة الخدمات الأساسية، وتهيئة بيئة سكنية آمنة وصحية تسهم في تحسين جودة الحياة لتلك الفئات.
الكلمات المفتاحية :التقييم الاجتماعي والبيئي – الحماية الاجتماعية – السياسة الاجتماعية – الفئات الأولى بالرعاية.

مقدمة

يحظى موضوع السياسة الاجتماعية باهتمام بالغ من جميع المتابعين والمهتمين بمشاكل العالم الثالث وخاصة علماء الاجتماع والمنظمات المحلية والدولية وهذا لما له من تأثير كبير على كافة الجوانب الاجتماعية وخاصة البناء الاجتماعي .

لأن السياسة الاجتماعية ضرورية في التنمية الاقتصادية فهي تدفع عجلتها وتضمن نجاحها واستمرارها وأن أي نجاح اقتصادي أساسه رأس المال البشري الذي يكونه السياسة الاجتماعية لأنها هي المسئولة عن مستوي الخدمات المقدمة إليه من تعليم وصحة وإسكان وخدمات ومرافق عامة وبيئة فيزيقية تؤثر علي السلوك البشري وبسبب التغيرات التي تواجه المجتمعات من نقص في الخدمات الاقتصادية والتحولات المتلاحقة في التعليم والاقتصاد والصحة استوجب علينا وجود حماية اجتماعية لعديد من فئات المجتمع لتحسين نوعية مستوى معيشة الفرد وتوفير الرعاية الاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها الأمر الذي يستوجب تدخل المؤسسات الرسمية في حماية بعض الفئات.

وتعد الحماية الاجتماعية عنصراً أساسياً في العقد الاجتماعي الذي تلتزم بمقتضاه المؤسسات الرسمية قانونيا باحترام واجباتها وتطبيقها عن طريق تلبية الحد الأدنى المقبول من الاحتياجات وخدمات الرعاية الصحية والسكن والتعليم من واجب المؤسسات الرسمية أيضا أن تحمي الفئات التي تحتاج إلى حماية وتستخدم الموارد المتاحة لضمان حق جميع أفراد المجتمع في الحماية. وتستلزم الحماية الاجتماعية مشاركة جميع أفراد المجتمع من المواطنين مع مشاركة المجتمع المدني .

كما تهدف الحماية الاجتماعية إلى معالجة إشكال العنف وهشاشة الأوضاع التي تواجها الأسر الفقيرة كما تلعب الحماية الاجتماعية دوراً أساسياً في تحقيق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والغذائي وتقليص الفقر في هذه المناطق الفقيرة فعلي المؤسسات الرسمية تمكين الأسر الأولى بالرعاية ضد الأخطار التي تحيط بهم.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

ولمواجهة المخاطر التي تحيط بالفئات الأولى بالرعاية لابد من تبني فكرة التنمية والبعد عن النظام التقاليدي الذي تتبانه الكثير من الدول الذي يتمثل في دور الراعي أو المانح بقدر استطاعته للخدمات الاجتماعية والأسر وكافة فئات المجتمع لأن فكرة أن الدولة دائما تمنح هذا يودي بالفعل إلى استنزاف مواردها .

ولكن أيضا مع التنمية تحقيق التنمية المستدامة لهذه الفئة من خلال توفير مشروعات تعيد ربحا عليهم أو الارتقاء بالمستوي الثقافي والاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية ليسمح لهم بالارتقاء بحياتهم وقدراتهم لأن ذلك يعود عليهم بتطوير حياتهم.

وهذا أيضا يعود على البيئة بالحفاظ على البيئة من التلوث وتقليل معدل الجريمة والعنف الأسري والمجتمعي مع تقليل انتشار الأمراض المعدية وانتشار الأوبئة

وبناء على ما تقدم عرضة للعلاقة بين الفكر التنموي الاقتصادي والاجتماعي و ما له من تأثير كبير على السياسات الاجتماعية والبرامج الاجتماعية وخاصة الفئات الاولي بالرعاية .وبالتالي أصبحت السياسات الاجتماعية في إطار التنمية المستدامة أكثر شمولاً وترابطا وعمقا وتعبير عن معالجات المسائل والقضايا الخاصة

وهذا ما استدعى الباحثين إلى تقييم السياسات الخاصة بالفئات الأولى بالرعاية التي مازالت تقدم البرامج والخدمات بالشكل التقليدي دون النظر إلى الاستدامة في حماية الفئات الأولى بالرعاية

مشكلة الدراسة

لقد تعددت السياسات الاجتماعية من أجل تحقيق إشباع الاحتياجات الاساسية للفئات الأولى بالرعاية ومن ثم القضاء على الفقر مسخرة في ذلك مواردها الطبيعية والمالية اضطرت معها مجموعة من الدول أن ترهن اقتصادها وماليتها تجاه الصناديق الدولية لعدة عقود من الزمن حيث تشير المؤشرات إلى أنه قد بلغ حجم الإنفاق العام على السياسات الاجتماعية لسد حاجات الفئات الأولى بالرعاية إلى ٦٣٥.٩ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٢٩.٧ مليار جنيه في العام المالي الحالي، بمعدل نمو سنوية ٢٠.% والذي يعد نصف إيرادات الدولة المتوقعة في الموازنة الجديدة للعام المالي المقبل ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ للإنفاق الاجتماعي على الدعم والحماية الاجتماعية (مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،٢٠٢٤)، والتنمية البشرية. وعلي الرغم من كل الجهود التي تبذل جاءت مصر في المرتبة ٩٧ من بين ١٩١ دول في مؤشرات التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة وتشير التقرير أن حوالي ثلث سكان مصر يعيشون تحت خط الفقر بنسبة ٢٩,٧ %خلال العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ (الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء،٢٠٢٠، ٩٥) ، مقسمة إلى ٤٢ % من سكان ريف الوجه القبلي يعيشون تحت خط الفقر وكذلك ١٢ % من حضر الوجه القبلي و٢٣.١% ريف الوجه البحري و٤.٤%حضر الوجه البحري حسب التقرير العام للجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء وتشير التقارير إلى أن من تغطيهم برامج الحماية الاجتماعية حوالي ١٥% حسب تقرير البنك الدولي ولا يخفي علي الجميع ما يبذل من برامج لسد حاجات الفئات الأولى بالرعاية ولذلك تناولنا مشروع تكافل وكرامة الذي يضم شريحة كبيرة من الفئات الأولى بالرعاية حيث بلغ عدد المستفيدين ٣.١ مليون أسرة أي حوالي ١١.١ مليون شخص، ٧٥% منهم من النساء، وذلك منذ تدشين البرنامج عام ٢٠١٥. ويتم توجيه أكثر من ٦٧% من مخصصاته النقدية إلى المناطق الأكثر حاجة للتنمية.(albankaldawli تقرير البنك الدولي،٢٠٢٤). ويهدف هذا البرنامج إلى تعزيز قدرة المرأة علي صنع القرار، وتعزيز رأس المال البشري في مجالي الصحة والتعليم، وإدماج المستهدفين في الأنشطة الإنتاجية، ويسعي برنامج "تكافل وكرامة" إلى تقديم الدعم المالي للأسر الأكثر احتياجًا، مما

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

يساعدهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية. بينما مبادرة "حياة كريمة" تسعى إلى تحسين مستوى المعيشة في القرى والمناطق النائية من خلال تطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية.

وتعد مبادرة حياة كريمة من أكبر المبادرات التي تستهدف الفئات الأولى بالرعاية حيث بلغ حجم الإنفاق العام ٨٠٠ مليار جنيه يستهدف حوالي ٨٥% من المقيمين في الريف المصري(unescwa تقرير اليونيسف،٢٠٢٤).

وتعكس هذه السياسات والمبادرات التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين حياة المواطنين، مما يسهم في جعل المجتمع أكثر تماسكًا ورفاهية. وعلي الرغم من كل الجهود إلا إنه مازال هناك فئة كبيرة تعاني من الفقر وقد صاحب هذا الفقر مشكلات كثيرة على مستوى البيئات المختلفة مما قد يجعل هذا الفقر يؤدي إلى خطر علي السلام والاستقرار المجتمعي هذا ما استدعى الباحثين إلى معرفة مدي تحقيق هذه المشروعات للهدف الذي خصصت من أجله .

تساؤلات الدراسة

١. ما مساهمات السياسات الاجتماعية في تحسين الوضع الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية؟
٢. كيف تساهم السياسات الاجتماعية في تعزيز الوصول إلى التعليم والتدريب للفئات الأولى بالرعاية؟ وهل هناك تحسينات واضحة في هذا المجال؟
٤. هل تسهم السياسات الاجتماعية في تحسين البيئة المعيشية للفئات الأولى بالرعاية من خلال توفير خدمات أساسية مثل المياه والكهرباء والصرف الصحي؟
٥. ما الجهود التي تبذلها السياسات الاجتماعية لتحسين ظروف السكن للفئات الأولى بالرعاية؟ وهل ساعدت هذه السياسات في تحسين بيئة المعيشة وتوفير ظروف حياتية ملائمة؟

أهمية الدراسة

تعد هذه الدراسة من الدراسات المهمة التي تهتم بالفئات الأولى بالرعاية، حيث إنها ساهمت في فهم دور السياسات الاجتماعية في تحسين حياة هذه الفئات وضمان وصولهم إلى احتياجاتهم الأساسية في مجالات متعددة. وتتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

أولاً: الأهمية النظرية :

١. تحليل تأثير السياسات الاجتماعية على تحسين الأوضاع الاجتماعية:

- تساهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بعلاقة السياسات الاجتماعية بنوعية الحياة.
- تقدم إطارًا نظريًا لفهم أسباب تفاقم المشكلات الاجتماعية كالجريمة والانحراف نتيجة غياب السياسات الداعمة.

٢. دراسة دور السياسات الاجتماعية في تعزيز التماسك الأسري:

- تقدم فهمًا أعمق للعلاقة بين بنية الأسرة واستقرارها وتأثير التدخلات الاجتماعية.
- تساهم في بناء أساس نظري لتطوير نماذج دعم الأسرة في حالات الهشاشة الاجتماعية.

٣. تقييم تأثير السياسات التعليمية على فرص التعليم:

- تقدم إطارًا تحليليًا لتأثير التعليم كعنصر من عناصر الحماية الاجتماعية.
- تساهم في تطوير نظريات الإنصاف التعليمي للفئات المهمشة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٤. تحليل دور السياسات في تحسين بيئة المسكن:

- تساهم في فهم العلاقة بين بيئة السكن والسياسات العامة كجزء من العدالة البيئية.
- توسع القاعدة النظرية حول تأثير البيئة العمرانية على الاستقرار الاجتماعي.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

١. تحقيق الاستقرار الاقتصادي لهذه الفئات:

- تقدم توصيات قابلة للتطبيق بشأن تطوير السياسات الاقتصادية الداعمة للفئات الهشة.
- تساعد صناع القرار على تصميم تدخلات اقتصادية موجهة لمكافحة الفقر والبطالة.

٢. تحليل تأثير السياسات الاجتماعية على تحسين الأوضاع الاجتماعية:

- تساهم في اقتراح حلول عملية تقلل من الانحراف والجريمة من خلال تحسين ظروف الحياة.

٣. دراسة تأثير تأمين الخدمات الأساسية على الظروف البيئية:

- توفر مؤشرات عملية لتحسين الخدمات العامة في المجتمعات الأكثر احتياجًا.
- تدعم متخذي القرار في تحسين البنية التحتية بما ينعكس على البيئة المعيشية.

٤. تحسين فرص التعليم للفئات الأولى بالرعاية:

- تدعم الجهات التنفيذية في وضع سياسات تعليمية عادلة وموجهة للفئات الأكثر تهميشًا.

أهداف الدراسة

١. التعرف على مدى إسهامات السياسات الاجتماعية في تعزيز الوضع الاجتماعي للفئات الأولى بالرعاية.
٢. تحليل دور السياسات الاجتماعية في تحسين فرص التعليم والتدريب للفئات الأولى بالرعاية.
٣. تقييم تأثير السياسات الاجتماعية على تحسين البيئة المعيشية للفئات الأولى بالرعاية، من خلال توفير خدمات مثل المياه، الكهرباء، الصرف الصحي، والنقل .
٤. دراسة مدى تحسين السياسات الاجتماعية للظروف السكنية للفئات الأولى بالرعاية ومدى تأثير ذلك على جودة حياتهم اليومية.

مفاهيم الدراسة

أولا: مفهوم التقييم الاجتماعي والبيئي:

مفهوم التقييم البيئي: التقييم البيئي هو عملية مخططة لدراسة إمكانية الموافقة على مشروع أو إقرار معين من خلال دراسة شاملة لكافة الأبعاد البيئية والتفاعلات المتبادلة بين الأبعاد الفيزيقية والاجتماعية للخروج بتقدير واضح محدد للإيجابيات والسلبيات والتوقيتات المتوقعة بشكل كمي كلما أمكن وتتم هذه الدراسة قبل وأثناء وبعد المشروع أو القرار (حاتم عبد المنعم، ٢٠١٧: ١٩) ويري Glasson وآخرون أن التقييم البيئي هو "عملية تقييم التأثيرات البيئية للأنشطة البشرية على البيئة بهدف تحسين القرارات وتقليل الأضرار البيئية (Glasson, J., Therivel, R., & Chadwick, A.: 2013) ".

كما عرف Norris التقييم البيئي بأنه "إجراء منهجي لتحليل تأثير المشاريع أو السياسات على البيئة الطبيعية والبشرية من خلال دراسة النتائج المحتملة لتلك الأنشطة.(Norris, G. A., 2017) "

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

التعريف الإجرائي للتقييم البيئي:

التقييم البيئي هو دراسة وتحليل تأثير مشروعات الدولة الاجتماعية على البيئة المحيطة بالفئات الأولى بالرعاية، سواء من خلال تحسين أو تدهور جودة البيئة. يشمل هذا التقييم التأثيرات التي تحدثها مشروعات مثل "تكافل وكرامة" و"حياة كريمة" على البيئة المعيشية للأفراد والأسر من حيث:

١. **البنية التحتية** :قياس مدى توافر وتحسين الخدمات الأساسية مثل مياه الشرب، الصرف الصحي، والكهرباء، ومدى تأثير هذه الخدمات على البيئة السكنية.

٢. **الصحة العامة** :تقييم تأثير هذه المشروعات على الصحة العامة، من خلال توفير الرعاية الصحية الأساسية، ومدى تأثيرها على معدلات المواليد والوفيات في المجتمعات المستهدفة.

٣. **الإسكان والخدمات** :قياس تأثير المشاريع على تحسين نوعية المسكن وتوافر الظروف الملائمة للعيش، من حيث المساحة والتهوية والنظافة.

٤. **فرص العمل** :دراسة مدى تأثير هذه المشروعات على البيئة الاقتصادية، من خلال توفير فرص عمل جديدة أو تحسين مستوى الوظائف المتاحة في المجتمع، ومدى تأثير ذلك على معدلات البطالة.

٥. **البيئة الاجتماعية** :التأثيرات الثقافية والاجتماعية الناجمة عن هذه المشروعات، وكيفية تفاعل السكان مع التغيرات في البيئة الاجتماعية.

مفهوم التقييم الاجتماعي: التقييم الاجتماعي هو عملية تقدير أو تقييم النتائج الاجتماعية المترتبة على إقامة مشروع معين خلال فترة معينة مع تحديد النتائج الايجابية والسلبية بشكل كمي كلما أمكن ويشمل التقييم الاجتماعي كل المتغيرات الثقافية والسكانية حيث يتضمن العادات والتقاليد والمعتقدات والأخلاق العامة والقيم بجانب ما يرتبط بالسكان المتأثرين بالمشروع.

في حين عرف حاتم عبد المنعم التقييم الاجتماعي بانه هو توقع الآثار الايجابية والسلبية المرتبطة بالمشروع أو تغيير ما في المجتمع بغرض الاكتشاف المبكر للتأثيرات السلبية أو غير المرغوب فيها ثم التعامل معها من خلال وضع الخطط والدراسات لتفادي تلك التأثيرات أو الحد منها مستقبلاً وذلك من خلال منهج يقوم على جمع المعلومات و إجراء الدراسات المختلفة من أجل المساهمة في إحداث تغيير اجتماعي مخطط للتكيف مع المتغيرات البيئية (حاتم عبد المنعم، ٢٠١٧، ٢٠) .

التعريف الإجرائي للتقييم الاجتماعي: التقييم الاجتماعي هو عملية قياس وتحليل تأثيرات مشروعات الدولة الاجتماعية، مثل "تكافل وكرامة" و"حياة كريمة"، على الفئات الأولى بالرعاية. ويشمل التقييم دراسة تأثير هذه المشروعات على مجموعة متنوعة من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية، مثل:

١. **الخصائص السكانية** :تحليل التغيرات في كثافة السكان، مستوى الازدحام داخل المسكن، الخصائص الصحية والتعليمية والاقتصادية للسكان.

٢. **الوضع الاقتصادي** :قياس تأثير هذه المشروعات على متوسط الدخل، نسبة البطالة (الدائمة، المؤقتة، الموسمية)، ونسبة الفقر، وكذلك تأثيرها على تماسك الأسرة وتحقيق الاستقرار المالي.

٣. **التعليم والصحة** :تقييم نسبة الأمية، مستوى التعليم، ونسبة الالتحاق بالمدارس، بالإضافة إلى تأثير هذه المشروعات على الخدمات الصحية المتاحة وعلى الحالة الصحية العامة للأسرة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٤. **الاستقرار الأسري** :دراسة تأثير الدعم المقدم على نسبة الطلاق، التماسك الأسري، ورفاهية المرأة والطفل، ومدى تحسين جودة الحياة في الأسرة.

٥. **مشاركة الجمعيات الأهلية** :تقييم دور الجمعيات الأهلية في مساعدة الدولة لتحقيق أهداف هذه المشروعات.

المفهومان يهدفان إلى تحليل تأثير مشروعات وزارة التضامن الاجتماعي على الفئات الأولى بالرعاية من خلال جوانب اجتماعية وبيئية مختلفة. التقييم الاجتماعي يركز على العوامل الاجتماعية، مثل التعليم والصحة والدخل والاستقرار الأسري، بينما التقييم البيئي يهتم بتأثير المشاريع على البيئة المحيطة، مثل تحسين البنية التحتية وتوفير خدمات أساسية، وأثر ذلك على جودة الحياة.

ثانياً: مفهوم الحماية الاجتماعية: الحماية الاجتماعية هي كافة التدابير التي تقدم إعانات من خلال آليات مكتوبة وغير مكتوبة أو مزيج منهما سواء كانت نقداً أو عيناً لإعمال حق الإنسان في الضمان وتأمين الحماية في جملة أمور منها:

نقص الدخل المرتبط بالعمل (أو عدم كفاية الدخل) الناتج عن المرض، أو إصابات العمل، أو البطالة أو الشيخوخة أو وفاة أحد أفراد الأسرة ، وكذلك عدم كفاية الدعم الأسري وخاصة الأطفال والبالغين ، عدم القدرة على الحصول على الرعاية الصحية أو الحصول عليها بأسعار مخفضة نتيجة الفقر العام والتهميش الاجتماعي (منظمة العمل الدولية ،٢٠٢١ ،١١)

في حين عرفت الأمم المتحدة ESCWA الحماية الاجتماعية بأنها هي مجموعة من الأدوات الفاعلة للوقاية من المخاطر والحد من الفقر (نشرة التنمية الاجتماعية ،٢٠١٥ ،١)

في حين عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة الحماية الاجتماعية بأنها تشمل مجموعة كبيرة من السياسات المعدة من أجل التصدي للمخاطر ومواطن الضعف للأفراد والجماعات القادرين وغير القادرين على العمل على حد سواء بغرض مساعدتهم في مجابهه حالات الفقر والتغلب عليها لاسيما حين ينجم عن حوادث خارجة عن إرادتهم وتشمل الحماية الاجتماعية عدد كبير من الأدوات التي تتراوح بين شبكات الأمان، المعونة الاجتماعية، والتامين الاجتماعي وإدارة المخاطر المتبادلة وغير الرسمية (الجمعية العامة للأمم المتحدة،٢٠٠٩ ،٧)

التعريف الإجرائي للحماية الاجتماعية هي البرامج والسياسات التي تقدمها الدولة في حماية الفئات الأولي بالرعاية لمساعدتهم على أعباء الحياة سواء كانوا قادرين أو غير قادرين على العمل لإشباع احتياجاتهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية إلى آخر ذلك من الاحتياجات .

ثالثاُ: مفهوم السياسة الاجتماعية : عرفت الأمم المتحدة السياسة الاجتماعية بأنها السياسة التي تتصدي للمشكلات الاجتماعية وفي نفس الوقت تتقدم بالتنمية المجتمعية نحو تحقيق أهدافها أي تحسين أحوال الناس ونوعية حياتهم (تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا ،٢٠٠٥ ،١٤)

كما عرفها أحمد حمودة على أنها مجموعة من القوانين والتشريعات والتدابير المباشرة وغير المباشرة والتدخلات والإجراءات والتوجهات الصادرة عن الحكومة والمؤسسات المتخصصة بهذا الشأن، والتي تهدف إلى تنظيم وتطوير الواقع الاجتماعي وتحقيق إنجازات تنموية محدده تمس الفرد والأسرة والمجتمع بأكمله في المجالات الاجتماعية المتداخلة كالتعليم والصحة والتشغيل والمأوى وغيرها من المجالات ذات الصلة بالاحتياجات الأساسية للفرد وتوسيع خيارته وتطوير قدراته وتعظيم مشاركته وتحسين نوعية حياته (أحمد حمودة،٢٠١٣ ،٦١-٦٢).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

التعريف الإجرائي للسياسة الاجتماعية : هي مجموعة اللوائح والقوانين التي تسنها الدولة لحماية الفئات غير القادرة في المجتمع على إشباع احتياجاتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية وعير ذلك من الاحتياجات

رابعاً: مفهوم الفئات الأولي بالرعاية: هي مجموعة من الناس الذين لهم الأحقية في الرعاية الاجتماعية والأمن الاجتماعي والضمان الاجتماعي أو هم الفئات المهمشة المهضوم حقوقهم مثل محدودو الدخل الذين لا يستطيعون الحصول على سكن ملائم وقاطني العشوائيات والجماعات الفقيرة التي لم تحظ بسكن مناسب أو المتضررين من الزلازل والفيضانات أو الكوارث الطبيعية ...الخ (أسماء حمود،٢٠١٣ ،٣٠-٣١)

التعريف الإجرائي للفئات الأولى بالرعاية هي الفئات التي لا تستطيع إشباع احتياجاتها نتيجة لظروف اقتصادية، أو اجتماعية أو صحية، أو تعليمية، أو سياسة تؤثر على حياتهم بالسلب.

الدراسات السابقة

الدراسات العربية:

١- **دراسة /" حاتم عبد المنعم عبد اللطيف" (١٩٩٨) بعنوان/ تقييم الأثر البيئي لمشروع حماية جوانب نهر النيل** تهدف الدراسة إلى تقييم الأوضاع البيئية والاجتماعية لمشروع حماية نهر النيل من التعرية. اعتمد الباحث على المنهج الاستطلاعي، المسح الاجتماعي بالعينة، والمنهج المقارن لدراسة تأثيرات المشروع. وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج: أن الفقر في القرى المجاورة لنهر النيل كان ظاهرة متعددة الملامح.وايضا أسهم المشروع في رفع الوعي البيئي للمواطنين. كما وجد اختلافات في التأثيرات الاجتماعية بحسب فئات المجتمع المختلفة(. حاتم عبد المنعم عبد، ١٩٩٨ ، ٤٥ -٦٠)

٢- **دراسة /" سارة زكريا ومحمد أحمد" (٢٠٢١) بعنوان / السياسات الاجتماعية في مصر: تحليل دور الحكومة في تحسين حياة الفئات المهمشة** تهدف الدراسة إلى تحليل دور الحكومة المصرية في تطوير السياسات الاجتماعية لتحسين أوضاع الفئات المهمشة، خاصة في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي وقد توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج اهمها وجود تحسن كبير في البنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية في القرى الفقيرة و ايضا تعزيز دور الجمعيات الأهلية في دعم تنفيذ السياسات الاجتماعية (سارة زكريا ومحمد أحمد ،٢٠٢١ ،٩٥-٧٨)

٣- **دراسة /" أحمد عبد الله وعماد مصطفى" (٢٠٢٢) بعنوان /السياسات الاجتماعية وأثرها في تحسين أوضاع الفئات الاجتماعية في الدول النامية: دراسة تحليلية مقارنة.** تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير السياسات الاجتماعية في تحسين أوضاع الفئات الاجتماعية، مع التركيز على الفقر والتعليم والصحة. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع أسلوب المقارنة بين الدول.

وقد توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها : تحسن ملحوظ في مستوى الصحة والتعليم لدى الفئات المستفيدة وايضا انخفاض معدلات الفقر في المناطق التي تم تطبيق السياسات الاجتماعية فيها وكذلك وجود تحديات في تنفيذ السياسات على المدى الطويل.(أحمد عبد الله وعماد مصطفى،٤٥،٢٠٢٢-٦٠)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٤- **دراسة /" أحمد يوسف وفاطمة عبد الله" (٢٠٢٣) بعنوان /مبادرة حياة كريمة وتحسين الظروف المعيشية في القرى الفقيرة: دراسة تحليلية،** تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير "مبادرة حياة كريمة" على تحسين الظروف المعيشية للأسر الفقيرة في القرى المصرية ،اعتمد الباحث على المنهج الوصفي وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : تحسن في مستوى التعليم والصحة للأسر المستفيدة وكذلك زيادة في فرص العمل في القرى الفقيرة بفضل المشاريع التنموية. (أحمد يوسف وفاطمة عبد الله ،١٢٠،٢٠٢٣-١٣٥)

الدراسات الاجنبية

١- **دراسة/(2005) "Naila Kabeer** " **بعنوان /الحماية الاجتماعية للفقراء والمحتاجين:** نهج جديد تهدف الدراسة إلى تحسين تصميم سياسات الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجًا. اعتمد الباحث على المنهج التحليلي مع دراسة حالات ميدانية وتحليل بيانات من تقارير الأمم المتحدة والبنك الدولي. وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج: السياسات الحالية لا تكفي لتوفير الحماية اللازمة، ضرورة زيادة الدعم الحكومي وتطوير آليات الوصول للفئات الضعيفة(**95-75**,2005, Naila Kabeer) .

٢- **دراسة(2008) "Frances Stewart** " **بعنوان /الحماية الاجتماعية: منظور تنموي** تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير برامج الحماية الاجتماعية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية.

اعتمد الباحث على المنهج الكمي والنوعي مع تحليل البيانات الوطنية والدولية. وقد توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها توسيع برامج الحماية الاجتماعية ساهم في تحسين الصحة والتعليم. ، ساعدت الحماية الاجتماعية في تقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية (Frances Stewart,2008,110-130) .

٣- **دراسة/(2008) "Barry Sadler** " **بعنوان / دليل تقييم الأثر البيئي والاجتماعي** تهدف الدراسة إلى توجيه الإدارات الحكومية نحو إجراء تقييمات بيئية واجتماعية للمشاريع الكبرى، مع التركيز على أهمية مشاركة المجتمعات في تلك العمليات. اعتمد الباحث على المنهج المقارن التحليلي مع استخدام الدراسات الميدانية والمقابلات لتحليل البيانات. وقد توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها: التقييم البيئي والاجتماعي يساعد في تقليل التأثيرات السلبية. ايضا تعزيز المشاركة المجتمعية أدى إلى تقليل التوترات وتحقيق نتائج مستدامة.
. (Barry Sadler,2008, 80-100)

٤- **دراسة/(2012) "Stefan Dercon** " **بعنوان / الحماية الاجتماعية والفقر** تهدف الدراسة إلى تحسين فعالية السياسات الاجتماعية في مكافحة الفقر، خاصة بالنسبة للفئات الضعيفة مثل الأطفال وكبار السن. اعتمد الباحث على المنهج الكمي مع تحليل البيانات الإحصائية من برامج الحماية الاجتماعية. وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج اهمها أن الحماية الاجتماعية الفعالة تساهم في تقليل الفقر وتحسين جودة الحياة. وأن برامج التحويلات النقدية كانت الأكثر فعالية مقارنة بالدعم الآخر.وأن السياسات التي تشمل الفئات الضعيفة مثل الأطفال وكبار السن حسنت وضع الأسر المستفيد(Stefan Dercon,2012,60-45)

٥- **دراسة /(2014)" Peter Taylor** " **بعنوان /تقييم الأثر الاجتماعي: مقدمة** تهدف الدراسة إلى تقديم إطار عمل لتقييم الأثر الاجتماعي للمشاريع التنموية، مع التركيز على دمج التقييم الاجتماعي في مراحل التخطيط والتنفيذ.اعتمد الباحث على المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج اهمها أن التقييم الاجتماعي يساعد في تحديد الفئات المتأثرة بشكل غير مباشر، عدم إدماج المجتمعات المحلية في التقييمات يؤدي إلى تفويت

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

العديد من التأثيرات السلبية، أسفرت التقييمات الاجتماعية عن تحسينات في التخطيط والسياسات المستقبلية (Peter Taylor,2014,80-100)

٦- دراسة / **Maria Lopez, Samuel Green (2023) بعنوان/ السياسة الاجتماعية والوصول إلى الرعاية الصحية في الدول ذات الدخل المنخفض** تهدف الدراسة الي تحليل العلاقة بين البرامج الاجتماعية وزيادة الوصول إلى الرعاية الصحية. وقد استخدام الدراسة منهج دراسة حالة علي عينة قوامها 3000 فرد من دول ذات دخل منخفض في أسيا وأفريقيا .خلال الفترة2023-2015 . وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج :تحسن في الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية، زيادة الدعم الصحي للمجتمعات الريفية، نقص التمويل الحكومي يعيق تنفيذ برامج الرعاية الصحية بشكل كامل (Maria Lopez & Samuel Green, 2023,60-70)

٧- دراسة / **Ahmed Nasr, Leila Abbas(2024) بعنوان/ تقييم فعالية السياسة الاجتماعية في المجتمعات ما بعد الصراع** تهدف الدراسة إلي قياس تأثير برامج السياسة الاجتماعية على استقرار المجتمعات ما بعد الصراع. وقد اعتمد الدراسة علي منهج دراسة حالة وطبقت الدراسة علي عينة قوامها 1500 فرد من المجتمعات المتأثرة بالصراع. في دول الشرق الأوسط وأفريقيا. خلال الفترة ٢٠١٦ – ٢٠٢٤ وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج: تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد بعد تنفيذ السياسات الاجتماعية، وكذلك توفير فرص عمل وبرامج تعليمية للمجتمعات المتأثرة.(Ahmed Nasr& Leila Abbas,2024,200-220)

أوجه الاتفاق: تتفق هذه الدراسة مع الدراسات الحالية في دراسة الحماية الاجتماعية للفقراء وكيفية إشباع الحاجات الأساسية لهم

أوجه الاختلاف: ركزت الدراسة علي البعد البيئي والاجتماعي للبرامج الاجتماعية والتي قليل ما تراعيه برامج الحماية الاجتماعية الفئات الأولي بالرعاية ووضع توصيات يراعي فيها التنمية المستدامة والحفاظ علي البيئة

مدي الاستفادة: الاستفادة من التراث النظري الخاص التقييم البيئي والاجتماعي وبرامج الحماية الاجتماعية في حماية الفئات الأولي بالرعاية وأيضا الإجراءات المنهجية للدراسة وتحليل النتائج.

الإطار النظري للدراسة

الإطار النظري للدراسة يعد الأساس الذي يُسهم في تفسير الظواهر الاجتماعية من خلال تحليل المفاهيم والآراء التي طرحتها الدراسات السابقة والنظريات المختلفة. وفي هذا السياق، نركز في هذه الدراسة على ثلاثة محاور رئيسة:

أولاً : أهمية السياسة الاجتماعية:

تكمن أهمية السياسة الاجتماعية في دورها الحيوي في تحسين مستوى المعيشة وتعزيز العدالة الاجتماعية. من خلال هذه السياسات، تعمل الدولة على معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على الفئات الضعيفة والمحرومة، مثل الفقر، والبطالة، والتعليم، والصحة.

وإليك بعض النقاط التي تبرز أهمية السياسة الاجتماعية:

١. **التخطيط والتنظيم المستدام:** تسهم السياسة الاجتماعية في التخطيط المنظم للمشروعات الاجتماعية، مما يضمن تجنب الأخطاء ويحقق التنسيق بين القطاعات المختلفة. كما يعزز البعد البيئي من خلال ضمان تنفيذ مشروعات التنمية بشكل يتماشى مع الاستدامة البيئية (UNEP, 2024,15-17) .

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٢. **تحديد الأهداف الاجتماعية بناءً على إمكانيات المجتمع:** تستند السياسة الاجتماعية إلى ثقافة المجتمع وإمكاناته الفعلية، مما يضمن تحديد حقوق المواطنين في الرعاية الاجتماعية ويشمل البعد البيئي عبر تخصيص الموارد لتحسين البيئة المعيشية للمواطنين.

٣. **التنسيق بين الجهود الحكومية والأهلية:** السياسة الاجتماعية تشجع التنسيق بين الهيئات الحكومية والأهلية في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، مع التركيز على إدماج القضايا البيئية في البرامج التنموية (ICN, 2023, 12-14).

٤. **التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية:** تعمل السياسة الاجتماعية على تنسيق الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في خطة التنمية الوطنية، مما يضمن تحقيق توازن مستدام يشمل تحسين الظروف المعيشية وحماية البيئة.

٥. **دعم المشاركة المجتمعية والموافقة البيئية:** من خلال تعزيز المشاركة المجتمعية في تنفيذ البرامج، تساهم السياسة الاجتماعية في التأكد من أن مشروعات التنمية تأخذ في اعتبارها التأثيرات البيئية وتحقق المصلحة العامة (أمل محمد ،٢٢٠، ٢٠٢٠-٢٢٢).

٦. **إعداد المعايير لمتابعة وتقييم التأثير البيئي:** توفر السياسة الاجتماعية معايير لتقييم البرامج الاجتماعية والمشروعات، مع التركيز على تحليل التأثيرات البيئية لضمان استدامة المشاريع وحماية البيئة للأجيال القادمة

ثانياً: برامج الحماية الاجتماعية المقدمة للفئات الأولى بالرعاية في مصر:

تعد برامج الحماية الاجتماعية في مصر أحد الأدوات الأساسية التي تسهم في تحسين الظروف المعيشية للفئات الأولى بالرعاية، وتعتبر جزءًا من الجهود الوطنية لتعزيز العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. هذه البرامج تهدف إلى توفير شبكة أمان اجتماعي للأسر الضعيفة والمحرومة من خلال دعمها ماليًا أو توفير خدمات أساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، مما يساعد في تقليل الفقر وتحقيق تكافؤ الفرص بين مختلف شرائح المجتمع.

ومع تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية في مصر، من بينها التفاوت الكبير بين المناطق الحضرية والريفية، وتزايد معدلات الفقر والبطالة، فإن برامج الحماية الاجتماعية أصبحت ضرورة ملحة لضمان استقرار المجتمع ورفاهية أفراده. ومن أبرز هذه البرامج:

١. **الضمان الاجتماعي:**

← بدأ الضمان الاجتماعي في مصر بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٠، مع تعزيز الدولة لمسؤوليتها عن مكافحة الفقر. تطور هذا النظام عبر عقود، حيث توسع عدد الفئات المستفيدة مثل أصحاب المعاشات والمستحقين. في ٢٠٠٣، وصل عدد أصحاب المعاشات إلى حوالي ٧.٤ مليون شخص.

← تم تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية من خلال المؤسسات والبرامج مثل: بنك ناصر الاجتماعي (الذي يقدم قروضاً ميسرة)، برنامج السادات، قانون ١١٨ لسنة ١٩٢٠، والضمان الاجتماعي للأرامل والمطلقات، وغيرها من البرامج.

← تضمّن قانون التأمين الاجتماعي تغطية الأخطار مثل الشيخوخة والعجز، وتم تعديل القانون لضمان عدالة أكبر في توزيع المعاشات (مني حلمي ،٢٠١٤، ٥٥١).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٢. الصندوق الاجتماعي للتنمية:

← تأسس في ١٩٩١ لمواجهة آثار الإصلاح الاقتصادي، وهدفه التخفيف عن ذوي الدخل المحدود. يركز على التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل من خلال برامج متعددة مثل دعم المشروعات الصغيرة والتنمية البشرية.

← يشتمل الصندوق على برامج لتنمية المشروعات الصغيرة، الأشغال العامة، التنمية المجتمعية، والتنمية المؤسسية (حسن مصطفي وعلاء علي،٢٠١٠).

٣. مبادرة حياة كريمة:

← بدأت في يناير ٢٠١٩ بهدف تحسين الظروف المعيشية في المناطق الفقيرة في الريف والأحياء العشوائية، حيث يتضمن البرنامج تحسين البنية التحتية، توفير فرص عمل، ودعم الخدمات الصحية والتعليمية.

← تعد المبادرة جزءاً من الجهود الرئاسية لتحسين حياة المواطنين في المناطق الأكثر فقراً (زهرة جمال،٣٣١،٢٠٢٢-٣٣٢).

٤. برنامج تكافل وكرامة:

← برنامج دعم نقدي موجه للأسر الفقيرة في المناطق المحرومة. يستهدف الأسر التي تعاني من ضعف الدخل، الأيتام، ذوي الإعاقة، وكبار السن.

← يعتمد على شروط محددة مثل ضعف الحالة الاقتصادية للأسرة وعدم حصولهم على تأمين اجتماعي. يتم تقديم دعم نقدي للمستحقين وفقاً لفئات مختلفة (وزارة التضامن،١٠،٢٠١٥- ١٥).

٥. برامج ومشروعات تنمية الأسرة:

← تشمل برامج تستهدف رفع مستوى دخل الأسرة ووعيها بالقضايا الاجتماعية. من أبرز هذه البرامج: مشروع الأسر المنتجة، مشروعات الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرامج بنك ناصر الاجتماعي.

← تسعى هذه البرامج إلى تدريب الأسر على مهارات الحياة الأساسية وتحويلها من أسر معالة إلى أسر منتجة، مما يساهم في دفع عجلة التنمية.

٦. برامج الرعاية الاجتماعية:

← تهدف إلى دعم الفئات غير القادرة مثل المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة. تتضمن برامج متعددة مثل رعاية المسنين، رعاية المرأة، رعاية الأطفال، والشباب.

← على سبيل المثال، تم إنشاء دور للمسنين ونوادٍ للرعاية الاجتماعية، فضلاً عن مراكز للخدمات الطبية.

بصفة عامة، تركز هذه البرامج على تحسين مستوى معيشة الفئات الأكثر احتياجاً في مصر من خلال مجموعة متنوعة من التدابير الاجتماعية والتنموية.

ثالثاً : النظريات التي تناولت موضوع الدراسة:

أ: **نظرية النسق الايكولوجي:** نظرية النسق الايكولوجي من النظريات المهمة في مجال علم الاجتماع وقد نشأت بوجه عام في إطار علم الأحياء ثم نمت وانتشرت في مجالات عديده منها علم الاجتماع والعلوم البيئية . ويعرف النسق بوجه عام بأنه مجموعة من الأجزاء ترتبط ببعضها البعض وتعمل معا بنظام معين لأداء هدف عام ، مع المحافظة علي التوازن الداخلي بين عناصر النسق والتوازن الخارجي أيضا من خلال علاقة النسق بالبيئة المحيطة به . ويري علماء الاجتماع أن المجتمع عبارة عن كليات أو أنساق يقوم كل جزء بأداء وظيفة معينة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

داخل النسق وأن كل جزء يقوم بوظيفة معينة وأن استمرار النسق في البقاء يرتبط باستمرار التوازن الذي يتحقق بشروط أربعة :

١- التكيف مع البيئة ٢- تحقيق التكامل بين أجزاء النسق

٣- تحقيق الهدف الأساسي للنسق ٤- المحافظة علي بقاء النمط الأساسي وإدارة ومواجه التوترات التي تحدث

وتهتم نظرية النسق الايكولوجي بالنظرة المنظومية الشاملة في تعاملها مع المشروعات والبرامج لأنها لا تقتصر علي دراسة جزئية بل تهتم بالدراسة الشاملة لكافة أبعاد البرامج والسياسات ولا تنظر إلى دراسة البرامج والسياسات من زاوية معينة بل تهتم بجميع الزوايا بل أيضا لا تدرس السياسات من تخصص واحد بل تدرس السياسات من جميع الجوانب اجتماعية واقتصادية وتعليمية وصحية وبيئية وكذلك تدرس التفاعل بين هذه الأبعاد وتأثيرها علي الفئات الأولى بالرعاية (حاتم عبد المنعم،١٣٥،٢٠١٧-١٤٣)

وكذلك تُعد نظرية النسق الإيكولوجي إطارًا نظريًا متكاملاً لفهم تفاعل السياسات الاجتماعية مع البيئة المجتمعية بمختلف أبعادها (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية، الصحية...). وتفترض النظرية أن المجتمع يعمل كنظام مكون من مجموعة أنساق فرعية تتفاعل مع بعضها البعض وتؤثر في البيئة المحيطة وتتأثر بها. وفي هذا السياق، يمكن تحليل السياسات الاجتماعية للدولة بوصفها أحد الانساق الفرعية داخل البناء المجتمعي، التي تؤدي وظائف متعددة تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في حماية الفئات الأولى بالرعاية.

وبناءً على ذلك، فإن تقييم دور السياسات الاجتماعية في حماية تلك الفئات لا يمكن أن يتم بمعزل عن فهم النسق الكلي الذي تعمل فيه هذه السياسات، وعلاقته بالبيئة الخارجية، ومقدار التكيف، والتكامل، وتحقيق الأهداف، والمحافظة على الاستقرار، وهي المبادئ الأربعة التي تؤكد عليها النظرية.

ب: نظرية الحاجات – إبراهام ماسلو: تستند **نظرية الحاجات** لإبراهام ماسلو إلى مبدأ أن الإنسان مدفوع لتحقيق حاجات متدرجة، تبدأ بالحاجات الأساسية وتنتهي بالحاجات العليا .**هرم الحاجات** الذي وضعه ماسلو يحتوي على **خمس مستويات**، هي:

١. **الحاجات الفسيولوجية** :مثل الطعام، الماء، والمأوى.
٢. **حاجات الأمان** :مثل الأمان المالي، الأمن الصحي، والحماية من المخاطر.
٣. **حاجات الحب والانتماء** :مثل العلاقات الاجتماعية والعلاقات الأسرية.
٤. **حاجات الاحترام والتقدير** :مثل الاحترام من الآخرين والتقدير الشخصي.
٥. **تحقيق الذات** :السعي لتحقيق الإمكانيات الكاملة للإنسان وإبداعه (Abraham Maslow:50-80))

النظرة البيئية: هذه النظرية تبرز عندما نربطها بكيفية تأثير **البيئة الاجتماعية** والاقتصادية على **إشباع الحاجات** .في السياق البيئي، نجد أن الأفراد في **الفئات الأولى بالرعاية** قد يواجهون تحديات في إشباع **حاجاتهم الأساسية** مثل **الاحتياجات الفسيولوجية** (الطعام والمأوى) و**حاجات الأمان**(الأمن الصحي والمالي)، وهو ما يؤثر على قدرتهم على الانتقال إلى الحاجات النفسية والاجتماعية العليا.

دور السياسات الاجتماعية في هذا السياق يصبح حيويًا جدًا، حيث يمكن أن تُساهم في **توفير بيئة داعمة** لتلبية تلك الحاجات الأساسية. على سبيل المثال، **برنامج تكافل وكرامة** يعمل على إشباع الحاجات الفسيولوجية (من خلال الدعم المالي المباشر) وحاجات الأمان (من خلال تأمين حياة كريمة). كذلك، **مبادرة حياة كريمة** تساهم في تحسين البيئة المعيشية من خلال توفير **الخدمات الصحية والتعليمية، ما يساهم في رفع مستوى الأمان الاجتماعي.**

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

إذن، من خلال توفير بيئة اجتماعية واقتصادية تدعم **إشباع الحاجات الأساسية**، يمكن للأفراد الانتقال إلى **تحقيق الذات**، وهو ما يسهم في تعزيز **التكيف الاجتماعي** وتحقيق **الرفاهية الاجتماعية**.

ونجد أن **نظرية الحاجات** تقدم إطارًا لفهم كيف يمكن لتلك السياسات **إشباع الحاجات الأساسية** التي تتيح للفرد الانتقال إلى مستويات أعلى من الرغبات الاجتماعية والنفسية.

ومن خلال **تقييم السياسات الاجتماعية** مثل برنامج **تكافل وكرامة** ومبادرة **حياة كريمة**، يمكن قياس مدى نجاح هذه السياسات في **تحقيق الأمن الاجتماعي** وتحسين الظروف البيئية التي تساهم في إشباع الحاجات الأساسية لهذه الفئات.

الإجراءات المنهجية

الإجراءات المنهجية:

منهج الدراسة: اعتمد الباحثون علي استخدام المنهج العلمي في هذه الدراسة من خلال **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يهدف إلى وصف خصائص مشكلة معينة ودراسة الظروف المحيطة بها. يكشف هذا المنهج عن الحقائق الراهنة المرتبطة بظاهرة أو موقف أو مجموعة من الأفراد، مما يساعد في تحليل البيانات وفهم الظواهر بشكل دقيق (إبراهيم عبد الرحمن، ٢٠١٧، ٩٢).

تم استخدام هذا المنهج لدراسة دور السياسات الاجتماعية في حماية الفئات الأولى بالرعاية، وتحليل تأثيراتها الاجتماعية والبيئية على المستفيدين من البرامج الاجتماعية (إبراهيم عبد الرحمن ،٢٠١٧، ١٤) كما استخدم الباحثون منهج المسح الاجتماعي بالعينة

الأدوات المستخدمة:

استخدم الباحثون مجموعة من الأدوات أهمها:

- **المقياس** تم استخدام **المقياس** كأداة رئيسة لجمع البيانات الكمية من المستفيدين من البرامج الاجتماعية (مثل برنامج "تكافل وكرامة" ومبادرة "حياة كريمة").

ثبات المقياس باستخدام معادلة ألفا كرونباخ :(Cronbach Alpha)

ثبات وصدق محاور الاستبيان باستخدام معادلة ألفا كرونباخ

أبعاد الاستبيان	عدد العبارات	قيمه الفا
البعد الاجتماعى	11	0.732
البعد الاقتصادى	14	0.789
البعد التعليمى	27	0.893
البعد الصحى	17	0.713
بيئة الحى والخدمات	18	0.860
بيئة المسكن	14	0.779
الفئات الخاصة	14	0.918

- **المقابلات الشخصية:** تم إجراء **مقابلات شخصية** مع مجموعة من المستفيدين من البرامج الاجتماعية. تهدف المقابلات إلى الحصول على رؤى أعمق حول تجارب المستفيدين وتقييماتهم للبرامج التي يستفيدون منها، كما تم استخدامها لفهم التحديات والفرص المرتبطة بتنفيذ السياسات الاجتماعية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

مجالات الدراسة

١- **المجال المكاني:** تقتصر الدراسة على **قرية المنوات** في **محافظة الجيزة**، حيث تم اختيار هذه القرية كنموذج يمثل المجتمعات الريفية التي تستفيد من السياسات الاجتماعية الرامية إلى دعم الفئات الأولى بالرعاية.

٢- **المجال الزمني:** تمتد فترة الدراسة من **21ديسمبر ٢٠٢٣** حتى **1مايو ٢٠٢٤**، حيث تم جمع البيانات وتحليلها خلال هذه الفترة الزمنية بهدف تقديم تقييم شامل للسياسات الاجتماعية في الوقت المحدد.

٣- **المجال البشري:** تشمل عينة الدراسة **المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة "ومبادرة "حياة كريمة"**، حيث يتم اختيار مجموعة من الأفراد المستفيدين من هذه البرامج لدراسة تأثير السياسات الاجتماعية على حياتهم اليومية.

النتائج النهائية

في إطار هذا البحث، تم التركيز على دراسة دور السياسات الاجتماعية في حماية الفئات الأولى بالرعاية وتحليل تأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. لتقديم فهم أعمق لمدى فعالية البرامج الاجتماعية المختلفة مثل "تكافل وكرامة" و"حياة كريمة" في تحسين أوضاع الأسر المستفيدة، وذلك من خلال جمع وتحليل البيانات الميدانية من عينة من الأسر في قرية المنوات بمحافظة الجيزة

من خلال هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تكشف عن التحديات التي تواجهها الأسر المستفيدة من البرامج الاجتماعية:

أولا : خصائص عينة الدراسة:

أ –توزيع أفراد البحث طبقا لمتغير النوع

توزيع أفراد البحث طبقا لمتغير النوع		
النوع	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
ذكر	**115**	**23**
أنثى	**385**	**77**
الإجمالي	**500**	**100**

يتضح من الجدول السابق ان أغلب العينة من الاناث حيث بلغت نسبة ٧٧% من أجمالي العينة وهي النسبة الاعلى بينما بلغت نسبة الذكور ٢٣% من إجمالي العينة وهي النسبة الأقل وتتفق هذه النسبة مع البيانات التي تصدرها وزارة التضامن عن ارتفاع نسبة المستفيدين من الإناث من برامج الحماية الاجتماعية

ب –توزيع أفراد البحث طبقا لمتغير العمر:

توزيع أفراد البحث طبقا لمتغير العمر		
العمر	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
أقل من ٣١ سنة	**32**	**7**
٣١ – ٤٠	**156**	**31**
٤١ – ٥٠	**139**	**28**
٥١ – ٦٠	**136**	**27**
٦٠- فأكثر	**37**	**7**
المجموع	**500**	**100.00**
المتوسط الحسابي	**44.6**	
الانحراف المعياري	**12**	

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

يتضح من الجدول السابق أن: ٧% من عينة الدراسة تبلغ أعمارهم أقل من ٣١ سنة، يليها نسبة ٣١% تتراوح أعمارهم من ٣١ – ٤٠ سنة ، في حين بلغت نسبة ٢٨% من العينة أعمارهم من ٤١–٥٠ سنة، وبلغ عدد الذين تراوحت أعمارهم من ٥١–٦٠ سنة نسبة ٢٧% وأخيرا بلغت نسبة الذين تراوحت أعمارهم من ٦٠–٧٠ سنة نسبة ٧% من عينة الدراسة. بمتوسط حسابي قدره (٤٤.٦) ، وانحراف معياري (١٢) . ويفسر ذلك بارتفاع معدل البطالة حيث إن أعلى نسب تقع في المرحلة العمرية من ٣١– ٤٠ وهي فترة قوة العمل أو قد تفسر بامتداد مظلة الحماية الاجتماعية لمؤسسات الدولة لتشمل جميع الأعمار.

جـ – توزيع أفراد البحث طبقا للحالة الاجتماعية

توزيع أفراد البحث طبقا للحالة الاجتماعية		
الحالة الاجتماعية	**التكرار**	**النسبة المئوية %**
أعزب / عزباء	**23**	**5**
متزوج / متزوجه	**304**	**61**
أرملة	**91**	**18**
مطلق / مطلقه	**70**	**14**
منفصل / منفصلة	**12**	**2**
المجموع	**500**	**100.00**

يتضح من الجدول السابق: أن ٥% من عينة الدراسة أعزب/ عزباء، بينما بلغت نسبة ٦١% من عينة الدراسة من المتزوجين وهي أعلى نسبة، بينما بلغت نسبة الأرامل ١٨%، ونسبة عدد المطلقين ١٤% وأخيرا بلغ عدد المنفصلين ٢% ، وهذا يشير إلى حرص عينة الدراسة من الاستفادة من مشروع تكافل وكرامة حيث أنه موجه بالدرجة الأولى لتعليم الأبناء ومكافحة التسرب من التعليم.

ثانيا :تقييم البعد الاجتماعي

تقييم البعد الاجتماعي								
العبارات	**نعم**		**الى حد ما**		**لا**		**المتوسط المرجع**	
	العدد	**النسبة**	**العدد**	**النسبة**	**العدد**	**النسبة**		**اتجاه العينة**
تعاني الأسرة من خلافات مستمرة بسبب قلة الدخل	473	94.6	18	3.6	9	1.8	٩٦.٤	نعم
ساعدت برامج الحماية في الحفاظ على استقرار الأسرة	21	4.2	46	9.2	433	86.6	8.8	لا
تعمل برامج الحماية علي تنمية القدرات والمهارات الاجتماعية للفئات الاولى بالرعاية	6	1.2	183	36.6	311	62.2	19.5	لا
تحتاج برامج الحماية إلى مزيد من الدعم لحماية الفئات الأولى بالرعاية	368	73.6	30	6	102	20.4	76.6	الى حد ما
تغطي برامج الحماية جميع الفئات الأولى بالرعاية	14	2.8	171	34.2	315	63	19.9	لا
تحقق برامج الحماية تنمية الدور الاجتماعي للمسنين	0	0	199	39.8	301	60.2	19.9	لا
تساعد برامج الحماية على إقامة برامج إعلامية تحافظ على الاستقرار الأسري	5	1	22	4.4	473	94.6	3.2	لا

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

يتضح من الجدول السابق ما يلي

١. **الخلافات الأسرية بسبب قلة الدخل:** أظهرت الدراسة أن ٩٤.٦% من الأسر تعاني من خلافات مستمرة بسبب ضعف الدخل. هذه النتيجة تدعم دراسة نجوان حسن عبده إدريس (٢٠١٦)التي أكدت أن العوامل الاقتصادية تعتبر من أكبر الضغوطات التي تؤثر على استقرار الأسرة.

وهذا ما تؤكده نظرية النسق الايكولوجي أن أي خلل في توازن البناء الاجتماعي، مثل الضغوط الاقتصادية، يؤدي إلى تفكك في الوحدة الأسرية.

عدم تأثير برامج الحماية على استقرار الأسرة: أظهرت النتائج أن ٨٦.٦% من العينة أكدت أن برامج الحماية لم تساعد في الحفاظ على استقرار الأسرة .وهذا يتوافق مع دراسة طارق عبد الباسط السيد (٢٠١٨)التي أشارت إلى أن البرامج الاجتماعية تحتاج إلى مزيد من التطوير لضمان استدامة استقرار الأسرة.

وفقًا لنظرية النسق الايكولوجي، إذا لم تساهم هذه البرامج في الحفاظ على الاستقرار الأسري، فإنها تؤدي إلى اختلال في وظائف النظام الاجتماعي، مما يشكل تهديدًا لوظائف النظام.

٢. **عدم تنمية المهارات الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية:** قالت ٦٢.٢% من العينة إن برامج الحماية لا تنمي المهارات الاجتماعية .وهذا يتماشى مع دراسة نادية حليم (٢٠٢٠)التي أكدت إن برامج الحماية بحاجة إلى تفعيل تنمية المهارات الاجتماعية للفئات الأولى بالرعاية.

كما تري نظرية النسق الايكولوجي أن البناء الاجتماعي ، يتطلب توازن النظام الاجتماعي توفير برامج متكاملة تتضمن الدعم المادي والمعنوي، بما في ذلك تطوير المهارات الاجتماعية للفئات المستهدفة.

٣. **الحاجة إلى مزيد من الدعم لبرامج الحماية**73.6% :من المشاركين أشاروا إلى ضرورة دعم أكبر لبرامج الحماية. هذا يتفق مع ما أشارت إليه دراسة طارق عبد الباسط السيد (٢٠١٨)التي دعت إلى تحسين الدعم المقدم من برامج الحماية.

في ضوء نظرية النسق الايكولوجي ، يظهر أن نقص الدعم المطلوب يتسبب في عدم قدرة هذه البرامج على تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، مما يؤدي إلى قلة فعالية البرامج.

٤. **عدم شمولية برامج الحماية لجميع الفئات:** 63% من المشاركين أكدوا أن برامج الحماية لا تغطي جميع الفئات الأولى بالرعاية. وهذا يتفق مع ما ذكرته دراسة نادية حليم (٢٠٢٠) من أن بعض الفئات تحتاج إلى تغطية أكبر من هذه البرامج.

كما تدل نظرية النسق الايكولوجي على أن شمولية البرامج هي أمر أساسي لتحقيق التوازن الوظيفي في النظام الاجتماعي، بحيث يشمل كافة الفئات لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٥. **قصور برامج الحماية في دعم المسنين:** أظهرت النتائج أن ٦٠.٢% من العينة قالت إن برامج الحماية لا تنمي الدور الاجتماعي للمسنين وهذا يتفق مع دراسة نادية حليم (٢٠٢٠) التي أشارت إلى أن هناك قصورًا في البرامج التي تستهدف كبار السن.

نظرية النسق الايكولوجي تشير إلى أن فئة المسنين يجب أن تكون محل اهتمام خاص في بناء النظام الاجتماعي للحفاظ على استقرار دورهم الاجتماعي في المجتمع.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٦. **عدم تأثير البرامج الإعلامية على الاستقرار الأسري:** 94.6%من المشاركين أكدوا أن برامج الحماية لا تساهم في إقامة برامج إعلامية للحفاظ على الاستقرار الأسري. هذه النتيجة تدعم فكرة تحسين برامج الإعلام كما أكدت عليه دراسة نجوان حسن عبده إدريس (٢٠١٦)

وفقًا لـ النظرية البنائية الوظيفية، الإعلام هو أداة مهمة لنقل القيم الاجتماعية وتعزيز التوازن الاجتماعي، وعندما تكون البرامج الإعلامية غير فعالة، فإنها تُعرقل وظيفة النظام الاجتماعي.

تشير النتائج المستخلصة من الجدول إلى أن هناك العديد من القضايا التي تحتاج إلى معالجة وتحسين في برامج الحماية للفئات الأولى بالرعاية .الدراسات السابقة أكدت أن برامج الحماية بحاجة إلى دعم أكبر وتطوير في العديد من المجالات مثل تنمية المهارات الاجتماعية، توسيع التغطية للفئات المختلفة، وتحسين برامج الإعلام.

نظرية النسق الايكولوجي تبرز أهمية التوازن الاجتماعي من خلال استجابة البرامج لاحتياجات مختلف الفئات في المجتمع، وعندما يكون هناك خلل في هذا التوازن، فإن النظام الاجتماعي يعاني من اختلالات وظيفية تؤثر على استقرار المجتمع بشكل عام.

ثالثا : تقييم البعد الاقتصادي

تقييم البعد الاقتصادي							
العبارات	نعم		الى حد ما		لا		المتوسط المرجح	الاتجاه نحو
	ت	%	ت	%	ت	%		
دخلك الشهري يكفي لسد احتياجاتك الأسرية	9	1.8	13	2.6	478	95.6	3.1	لا
تلجأ الأسرة إلى الجمعيات الخيرية لطلب المعونة	418	83.6	46	9.2	36	7.2	88.2	إلى حد ما
يأخذ رب الأسرة قروضاً لسد الاحتياجات	213	42.6	244	48.8	43	8.6	67	إلى حد ما
يعمل رب الأسرة عملاً إضافياً لتوفير مستوى معيشي أفضل	266	53.2	33	6.6	201	40.2	56.5	إلى حد ما
تستغني الأسرة عن شراء بعض الاحتياجات لعدم قدرتها المادية على توفيرها	444	88.8	11	2.2	45	9	89.9	إلى حد ما
تحقق البرامج الممنوحة للفئات الأولى بالرعاية الاستقرار المادي	38	7.6	28	5.6	434	86.8	10.4	لا
تتجاوز أسعار السلع والخدمات الدخل الشهري	438	87.6	11	2.2	51	10.2	88.7	لا

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١. **دخلك الشهري يكفي لسد احتياجاتك الأسرية:** أظهرت النتائج أن نسبة ٩٥.٦% من العينة أكدت أن دخلها الشهري لا يكفي لسد احتياجاتها الأساسية. هذه النتيجة تشير إلى ضيق الوضع المالي للأسرة، مما يضطرها إلى اتخاذ تدابير إضافية لسد احتياجاتها مثل اللجوء إلى القروض أو طلب المساعدة من الجمعيات الخيرية.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة حسام محمد إسماعيل (٢٠١٥) التي أظهرت أن كثيراً من الأسر ذات الدخل المحدود تواجه صعوبة في تلبية احتياجاتها الأساسية بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة.

تتوافق هذه النتيجة مع نظرية ماسلو للحاجات، حيث تعد تلبية الاحتياجات الأساسية من طعام ومأوى هي أولى أولويات الأفراد. إذا كانت هذه الاحتياجات غير ملباة، فإن الأفراد يعانون من نقص حاد في حياتهم اليومية، ولا يمكنهم الانتقال إلى المراحل الأعلى من الهرم مثل تحقيق الأمان المالي أو تحقيق التقدير الذاتي.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٢. **تلجأ الأسرة إلى الجمعيات الخيرية لطلب المعونة:** 83.6%من الأسر تلجأ إلى الجمعيات الخيرية لطلب المعونة، مما يدل على أن الأسر ذات الدخل المحدود تعتمد بشكل كبير على هذه الجمعيات لمساعدتها في تغطية احتياجاتها اليومية.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة هبة أحمد عبد اللطيف (٢٠١٥)، التي أظهرت أن الأسر ذات الدخل المحدود تلجأ إلى الجمعيات الخيرية كمصدر رئيس للدعم المادي، خصوصًا في الأوقات التي تشهد صعوبات اقتصادية.

في ضوء نظرية "الحاجات الأمنية" عند ماسلو، نجد أن الأسر التي تواجه صعوبة في تأمين احتياجاتها الأساسية تحتاج إلى تأمين أمانها المالي، وبالتالي تلجأ إلى الجمعيات الخيرية لسد هذه الثغرات.

٣. **يأخذ رب الأسرة قروضًا لسد الاحتياجات:** 42.6 **%** من الأسر تلجأ إلى القروض لسد احتياجاتها، مما يشير إلى أن الأسر تواجه عجزًا في مواردها المالية، مما يضطرها إلى الاقتراض.

تشير دراسة أمينة أحمد محمد (٢٠١٥) إلى أن العديد من الأسر ذات الدخل المحدود تلجأ إلى الاقتراض لسد احتياجاتها المالية اليومية، مما يزيد من عبء الديون على الأفراد.

تتماشى هذه النتيجة مع نظرية ماسلو حيث إن الأفراد يواجهون صعوبة في تأمين احتياجاتهم الأساسية، ما يجعلهم يلجؤون إلى القروض لسد هذه الاحتياجات الأساسية الضرورية.

٤. **يعمل رب الأسرة عملًا إضافيًا لتوفير مستوى معيشي أفضل:** 2 .53 **%**من الأسر يعملون أعمالًا إضافية لتحسين مستوى معيشتهم. هذا يظهر رغبة الأفراد في تحسين وضعهم المالي رغم الأعباء الاقتصادية الكبيرة.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة إبراهيم أحمد إبراهيم (٢٠١٧) التي أظهرت أن العديد من الأسر ذات الدخل المحدود تلجأ للعمل الإضافي لتحسين دخلها، وهو ما يعكس اللجوء إلى استراتيجيات متعددة لتلبية احتياجاتها المالية.

تتماشى هذه النتيجة مع نظرية ماسلو حيث إن الأفراد يسعون لتأمين احتياجاتهم الأساسية، ويتطلعون إلى تحسين حياتهم والانتقال إلى مستوى أعلى من الأمان المالي والرفاهية.

٥. **تستغني الأسرة عن شراء بعض الاحتياجات لعدم قدرتها المادية على توفيرها:** 88.8% :من الأسر تضطر للاستغناء عن بعض احتياجاتها بسبب العجز المالي. هذا يشير إلى أن الأسر تواجه ضغوطًا شديدة لتغطية احتياجاتها الأساسية.

يتفق هذا مع دراسة عبد الله علي عبد الله (٢٠١٦) التي وجدت أن الأسر ذات الدخل المحدود تستغني عن العديد من الاحتياجات الأساسية مثل الصحة والتعليم بسبب ضيق الموارد.

وفقًا لـ نظرية ماسلو، إذا كانت الأسر غير قادرة على توفير احتياجاتها الأساسية من طعام وشراب، فإن هذا يشكل تهديدًا للأمن المادي والنفسي لهذه الأسر. إذا كانت الاحتياجات الأساسية غير ملباة ، فإن الأفراد لا يمكنهم الانتقال إلى مراحل أعلى في الهرم مثل الأمان الشخصي أو تحقيق الذات.

٦. **تحقق البرامج الممنوحة للفئات الأولى بالرعاية الاستقرار المادي:** نسبة صغيرة (٧.٦%) من الأسر أكدت أن البرامج الممنوحة تحقق الاستقرار المادي، بينما غالبية الأسر ترى أن هذه البرامج غير كافية لتحقيق الاستقرار المالي.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة محمود سعيد عبد الله (٢٠١٨) التي أظهرت أن البرامج الحكومية غير كافية لتحقيق الاستقرار المالي للفئات المحتاجة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

تتماشى هذه النتيجة مع نظرية ماسلو في الحاجات الأمنية ، حيث إن تلبية احتياجات الأفراد الأساسية من خلال البرامج الموجهة لمساعدة الفئات الأولى بالرعاية لا تحقق الأمان المالي اللازم للأسرة لتوفير حياة كريمة.

٧. **تتجاوز أسعار السلع والخدمات الدخل الشهري:** 87.6 %من الأسر أكدت أن أسعار السلع والخدمات تتجاوز دخلها الشهري. هذا يدل على أن الأسر تواجه صعوبة كبيرة في تلبية احتياجاتها بسبب ارتفاع تكاليف الحياة.

هذا يتفق مع دراسة أحمد سعيد محمود (٢٠١٤) التي أظهرت أن الزيادة المستمرة في أسعار السلع الأساسية تشكل تحديًا للأسر ذات الدخل المحدود.

وفقًا لـ نظرية ماسلو، عندما لا يمكن تلبية الاحتياجات الأساسية بسبب ارتفاع الأسعار، فإن الأسر تفشل في تحقيق الأمان المادي. هذا يؤدي إلى زيادة القلق بشأن تلبية الاحتياجات الأساسية، مما يمنع الأفراد من الوصول إلى مستويات أعلى من الأمان الشخصي.

تظهر نتائج الدراسة أن معظم الأسر ذات الدخل المحدود تواجه تحديات كبيرة في تلبية احتياجاتها الأساسية، سواء من خلال العجز المالي أو من خلال اللجوء إلى القروض والجمعيات الخيرية. كما أن البرامج الاجتماعية الحالية لا تكفي لتحقيق الاستقرار المالي لهذه الأسر، مما يعكس تأثير العوامل الاقتصادية على الحياة اليومية للأسر ذات الدخل المحدود ، ويتوافق مع نظرية ماسلو للحاجات التي تضع الأمان المالي والاحتياجات الأساسية في قمة الأولويات التي يجب تلبيتها.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

رابعا: تقييم البعد التعليمي

تقييم البعد التعليمي								
العبارات	نعم		الى حد ما		لا		المتوسط المرجع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		اتجاه العينة
توفر المدارس المتاحة مستوًى جيداً من التعليم	18	3.6	40	8	442	88.4	7.6	لا
يوجد عدد مناسب من المدارس في كل حي وبأنواعها	28	5.6	175	35	297	59.4	23.1	لا
هناك كثافة عالية للطلاب داخل الفصول في التعليم الأساسي	416	83.2	37	7.4	47	9.4	86.9	الى حد ما
هناك كثافة عالية للطلاب داخل الفصول في التعليم الثانوي	464	92.8	15	3	21	4.2	94.3	الى حد ما
يؤثر ضعف دخل الأسرة على إلحاق أبنائهم بالتعليم	462	92.4	28	5.6	10	2	95.2	الى حد ما
تسرب الأبناء من التعليم نتيجة عدم القدرة على الإنفاق	418	83.6	52	10.4	30	6	88.8	الى حد ما
هناك عوامل جذب للطلاب داخل مدارس التعليم الأساسي	37	7.4	36	7.2	427	85.4	11	لا
هناك عوامل جذب للطلاب داخل مدارس التعليم الثانوي	29	5.8	30	6	441	88.2	8.8	لا
ساهمت برامج الدعم في محو الأمية	31	6.2	403	80.6	66	13.2	46.5	لا
تسهم برامج الدعم في استمرار العملية التعليمية	27	5.4	93	18.6	380	76	14.7	لا
تسهم برامج الدعم في تزويد الطلاب بالمهارات والمعارف العلمية في مرحلة التعليم الأساسي	10	2	39	7.8	451	90.2	5.9	لا
تسهم برامج الدعم في تزويد الطلاب بالمهارات والمعارف العلمية في مرحلة التعليم الثانوي	21	4.2	20	4	459	91.8	6.2	لا
تسهم البيئة المدرسية في تنمية التفكير الإيجابي في مرحلة التعليم الأساسي	2	0.4	47	9.4	451	90.2	5.1	لا
تتوافر في المدارس الأنشطة الطلابية من رسم وزخرفة وألعاب رياضية في مرحلة التعليم الأساسي	54	10.8	53	10.6	393	78.6	16.1	لا
تتوافر في المدارس الأنشطة الطلابية من رسم وزخرفة وألعاب رياضية في مرحلة التعليم الثانوي	25	5	44	8.8	431	86.2	9.4	لا
تتناسب المصروفات المدرسية مع دخل الأسرة	15	3	31	6.2	454	90.8	6.1	لا
تعاني المنطقة من نقص المدارس في التعليم الأساسي	251	50.2	112	22.4	137	27.4	61.4	الى حد ما
تعاني المنطقة من نقص المدارس في التعليم الثانوي	264	52.8	129	25.8	107	21.4	65.7	الى حد ما
تضطرني الظروف المادية إلى إخراج أبنائي من التعليم وإلحاقهم بسوق العمل	361	72.2	45	9	94	18.8	76.7	الى حد ما

يتضح من الجدول السابق

١. **توفر المدارس ومستوى التعليم:** بالنسبة للعبارة "توفر المدارس المتاحة مستوى جيد من التعليم"، أظهرت النتائج أن الأغلبية (٨٨.٤%) أشاروا إلى أنها "لا" توفر مستوى جيد من التعليم. وهذا يدل على وجود نقص في جودة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

التعليم داخل المدارس المتاحة. هذا يتماشى مع نتائج دراسة جمال محمد (٢٠٢٢) التي تشير إلى أن البيئة التعليمية تؤثر بشكل كبير على التحصيل الدراسي.

٢. **عدد المدارس وتوزيعها:** فيما يتعلق بعدد المدارس المناسبة في كل حي، أظهرت النتائج أن ٥٠.٢% من عينة الدراسة أجابت بنعم، مما يشير إلى نقص في عدد المدارس المناسبة. وهذا يتفق مع ما ذكرته الدراسة في الجزء المتعلق بنقص المدارس في التعليم الأساسي والثانوي، وهو ما يعكس عدم ملاءمة البيئة التعليمية.

٣. **الكثافة الطلابية:** تمثل الكثافة الطلابية العالية في الفصول إحدى المشكلات البارزة في التعليم، حيث أظهرت النتائج أن الكثافة كانت عالية بشكل واضح في التعليم الأساسي (٨٣.٢%) والثانوي (٩٢.٨%). هذه الكثافة تؤثر سلبًا على جودة التعليم وتركيز الطلاب، مما يعيق تقدمهم الأكاديمي. يشير هذا إلى غياب مؤشرات جودة الحياة التعليمية في البيئة المدرسية.

٤. **تأثير الدخل على التعليم:** تأثير الدخل المنخفض على قدرة الأسر على إلحاق أبنائهم بالتعليم كان كبيرًا، حيث أشار ٩٢.٤% من العينة إلى أن ضعف دخل الأسرة يؤثر على التحاق الأبناء بالتعليم. وهذا يعكس العائق المالي كأحد الأسباب الرئيسة لتسرب الطلاب من التعليم.

٥. **البرامج الداعمة:** هناك استجابة سلبية للبرامج الداعمة مثل "تكافل وكرامة" في تزويد الطلاب بالمهارات والمعارف العلمية. حيث بلغت نسبة الإجابة بـ"لا" ٩٠.٢% في التعليم الأساسي و٩١.٨% في التعليم الثانوي. هذا يشير إلى أن البرامج المالية لم تتواكب مع المتطلبات البيئية والتعليمية اللازمة لدعم الطلاب.

٦. **البيئة المدرسية:** البيئة المدرسية لم تسهم بشكل كاف في تنمية التفكير الإيجابي أو في دعم الابتكار والاختراع. بلغت النسبة الأكبر من إجابات "لا" في كلا المراحل (التعليم الأساسي والثانوي)، مما يعكس بيئة مدرسية غير مشجعة على التفكير الإبداعي.

٧. **نقص الأنشطة الطلابية:** كان هناك نقص واضح في الأنشطة الطلابية مثل الرسم والرياضة، حيث أظهرت النتائج أن ٧٨.٦% من عينة الدراسة في التعليم الأساسي و٨٦.٢% في التعليم الثانوي أكّدوا على غياب هذه الأنشطة. وهذا يعيق تطوير مهارات الطلاب بشكل شامل.

٨. **المناهج الدراسية والمصروفات:** أظهرت النتائج أن هناك عدم توافق بين المناهج الدراسية واحتياجات الطلاب في كل مرحلة تعليمية. وبلغت نسبة الإجابة بـ"لا" حول التناسب مع المناهج ٨٥.٢%. كما كانت المصروفات المدرسية غير متناسبة مع دخل الأسرة بنسبة ٩٠.٨%.

٩. **الظروف الاقتصادية وتأثيرها على التعليم:** هناك ارتباط قوي بين الظروف الاقتصادية العائلية وقرار إخراج الأبناء من التعليم، حيث أظهرت النتائج أن ٧٢.٢% من العينة اضطروا لإخراج أبنائهم للعمل بسبب الظروف الاقتصادية. هذا يعكس تأثير العوامل الاقتصادية على التعليم، مما يضيف ضغوطًا إضافية على البيئة التعليمية.

نظرية العدالة الاجتماعية تشير إلى ضرورة ضمان توزيع عادل للفرص والموارد. في هذا السياق:

عدم العدالة في التعليم: نتائج الجدول تشير إلى أن الظروف الاقتصادية (ضعف الدخل) ونقص المدارس يؤدي إلى عدم توفر فرص متساوية لجميع الطلاب. الفئات الأضعف (من حيث الدخل والموقع الجغرافي) لا تحصل على فرص تعليمية عادلة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

حاجات الطلاب المحرومين: نظرًا لنقص المدارس، والكثافة العالية في الفصول، والظروف الاقتصادية، فإن هذه العوامل تؤثر سلبًا على فرص التعليم، مما ينتهك العدالة الاجتماعية.

وفي ضوء دراسة جمال محمد (٢٠٢٢)، التي ركزت على العوامل الاجتماعية كمعوق رئيس لبرنامج "تكافل وكرامة"، نجد أن هذه الدراسة تتفق في أن المعوقات الاجتماعية لها دور كبير في التأثير على التحاق الطلاب بالتعليم، مثل تدني الدخل الأسرى، الذي يعيق الأسر عن دفع المصروفات المدرسية أو حتى توفير بيئة دراسية ملائمة.

كما إن البيئة المدرسية والتحديات الاقتصادية تشكل معوقات كبيرة تؤثر على جودة التعليم في المجتمع المدروس. بالرغم من الدعم المالي مثل "تكافل وكرامة"، إلا أن هناك نقصًا في البيئة التعليمية التي يمكن أن تساعد في تحسين التحصيل الأكاديمي وتنمية مهارات الطلاب.

كما يري الباحثون استغلال دعم الابناء في التعليم يوثر علي الاقتصاد، ولكن توجيه الدعم إلى إنشاء المدارس

خامسا: تقييم البعد الصحي

تعيين عينة الدراسة طبقا لإجابات البعد الصحى								
العبارات	نعم		الى حد ما		لا		المتوسط المرجع	اتجاه العينة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
تتمتع المستشفيات الحكومية بخدمة صحية جيدة	33	6.6	310	62	157	31.4	37.6	لا
تتوفر وحدات صحية بالقرب منكم	235	47	241	48.2	24	4.8	71.1	نعم
تقدم الوحدات الصحية خدمات كشفية جيدة	32	6.4	229	45.8	239	47.8	29.3	لا
تتوافر بالوحدات الصحية عيادات لجميع التخصصات	31	6.2	58	11.6	411	82.2	12	لا
يوجد بكل منطقة مستشفى للطوارئ	50	10	68	13.6	382	76.4	16.8	لا
تؤدي أقسام الطوارئ بالمستشفيات خدمات صحية جيدة	22	4.4	403	80.6	75	15	44.7	الى حد ما
تساعد برامج الرعاية الصحية في تحسين الحالة الصحية	12	2.4	339	67.8	149	29.8	36.3	الى حد ما
توفر برامج الرعاية الصحية الكشف الطبي اللائق	23	4.6	238	47.6	239	47.8	28.4	لا
توفر الوحدات الصحية أطباء أكفاء	22	4.4	105	21	373	74.6	14.9	لا
تعمل وحدات الطفولة والأمومة بشكل جيد	28	5.6	329	65.8	143	28.6	38.5	الى حد ما
نسبة المترددين على الوحدات الصحية مرتفعة	391	78.2	72	14.4	37	7.4	85.4	نعم
تدني مستوي الرعاية الطبية بالوحدات الصحية	402	80.4	77	15.4	21	4.2	88.1	نعم

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

يتضح من الجدول السابق

١- **بالنسبة الي جودة الخدمات الصحية في المستشفيات الحكومية :**أظهرت نتائج الاستبيان أن ٦٢% من المشاركين يشعرون بعدم تقديم المستشفيات الحكومية لخدمة صحية جيدة، بينما ٦.٦% فقط شعروا بأنها جيدة. يشير هذا إلى تدني رضا المواطنين عن جودة الخدمات الصحية المقدمة ضمن برامج مثل "تكافل وكرامة" و"حياة كريمة"، مما يستدعي إعادة النظر في سياسات تحسين هذه الخدمات.

٢- **توفر الوحدات الصحية** : 47%من المشاركين أكدوا توفر وحدات صحية قريبة منهم، بينما ٤٨.٢% كانوا غير متأكدين. هذه النسب تشير إلى أن برامج مثل "حياة كريمة" قد ساعدت في تحسين الوصول إلى الوحدات الصحية في بعض المناطق، لكنها بحاجة إلى توسيع لتغطية مناطق أخرى، خاصة في الأماكن النائية.

٣-**كفاءة وجودة الخدمات الطبية:** أظهرت نتائج الاستبيان أن غالبية المشاركين (٤٧.٨%) اعتبروا أن الوحدات الصحية لا تقدم خدمات كشفية جيدة، مما يعكس تحديات كبيرة في برنامج الرعاية الصحية الموجهة للفئات الأولى بالرعاية. هذا يتطلب تدخلًا حكوميًا لتحسين الكفاءة وجودة الخدمات الصحية.

٤- **نقص التخصصات الطبية والمعدات:** أبرز المشكلات التي تم الإشارة إليها هي عدم توفر التخصصات الطبية (٨٢.٢%)، ونقص المعدات مثل أجهزة الأشعة (٨٠.٨%) في الوحدات الصحية. يشير هذا إلى الحاجة الملحة لتطوير بنية تحتية صحية متكاملة ضمن المبادرات الحكومية مثل "حياة كريمة" لضمان تقديم خدمات صحية شاملة.

٥- **الرعاية الصحية في الطوارئ**76.4:% من المشاركين أفادوا بعدم وجود مستشفيات للطوارئ في مناطقهم، مما يعكس فجوة كبيرة في خدمات الطوارئ التي يُتوقع أن توفرها السياسات الصحية في برامج مثل "تكافل وكرامة". هذا يؤكد الحاجة الماسة لتحسين استجابة النظام الصحي في حالات الطوارئ.

٦- **برامج الرعاية الصحية:** على الرغم من أن ٦٧.٨% من المشاركين اعتقدوا أن برامج الرعاية الصحية تساعد في تحسين حالتهم الصحية، إلا أن بعضهم عبر عن قلقه بشأن الفاعلية والقدرة على توفير الكشف الطبي اللائق. وهذا يشير إلى ضرورة تعزيز فعالية البرامج الصحية المتاحة.

٧- **التحديات العامة:** قوبلت العديد من الخدمات الصحية في إطار المبادرات الحكومية بتقييم سلبي مثل تدني مستوى الرعاية الطبية في الوحدات الصحية (٨٠.٤%)، مما يشير إلى نقص في جودة الخدمات المقدمة، سواء من حيث توفير الأدوية أو الأجهزة الطبية.

أوضحت دراسة فدى فؤاد أن مبادرة "حياة كريمة" قد ساعدت في تحسين مستوى الخدمات الصحية في بعض المناطق، لكنها أظهرت أيضًا وجود العديد من التحديات التي تحتاج إلى معالجة.

كما تطرقت دراسة جمال مهران (٢٠٢٢) إلى أهمية توفير الخدمات الأساسية مثل الأدوية والكشف الطبي بشكل مستمر لضمان تقديم خدمات صحية فعالة.

كما أكدت دراسة سماح محمد (٢٠٢٢) على أهمية وجود تكامل بين برامج الرعاية الصحية والبيئة المحلية لتحقيق نتائج إيجابية للمجتمع، خاصة في إطار مبادرات الدولة لحماية الفئات الأولى بالرعاية.

ونؤكد على الرغم من الجهود المبذولة من خلال برامج "تكافل وكرامة" و"حياة كريمة"، تظل هناك تحديات كبيرة تتعلق بجودة البيئة الصحية المقدمة للفئات الأولى بالرعاية، خاصة في المناطق النائية. يشير هذا إلى الحاجة المستمرة لتحسين بنية البيئة الصحية، وتوفير كوادر طبية مؤهلة، وضمان توافر الأدوية والمعدات الطبية بشكل كاف.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

خامسا: تقييم بعد الحى والخدمات

تقييم بعد الحي والخدمات								
العبارات	نعم		الى حد ما		لا		المتوسط المرجح	اتجاه العينة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
تتوفر شبكة مياه شرب نظيفة	125	25	30	6	345	69	28	لا
تتسبب مياه الشرب الملوثة بالإصابة ببعض الأمراض	440	88	49	9.8	11	2.2	92.9	نعم
يتكرر انقطاع المياه عن المسكن بصفة دورية	171	34.2	302	60.4	27	5.4	64.4	الى حد ما
تتناسب أسعار المياه مع مستوى الدخل	24	4.8	46	9.2	430	86	9.4	لا
تتوفر شبكة صرف صحي جيدة	51	10.2	40	8	409	81.8	14.2	لا
تعاني المنطقة من تدهور خدمات الصرف الصحي	417	83.4	53	10.6	30	6	88.7	نعم
تعاني المنطقة من تكرار انقطاع التيار الكهربي	446	89.2	42	8.4	12	2.4	93.4	نعم
تتناسب أسعار فواتير الكهرباء مع مستوى الدخل	26	5.2	15	3	459	91.8	6.7	لا
تغذي المنطقة شبكة مواصلات جيدة	20	4	52	10.4	428	85.6	9.2	لا
تعاني المنطقة من نقص بعض خطوط المواصلات	282	56.4	61	12.2	157	31.4	62.5	نعم
تعاني وسائل المواصلات من الازدحام أغلب الوقت	419	83.8	64	12.8	17	3.4	90.2	نعم
يتوفر في الحي الأمن والأمان	82	16.4	379	75.8	39	7.8	54.3	الى حد ما
يعاني الحي من المخلفات والقمامة	402	80.4	83	16.6	15	3	88.7	نعم
يتوفر في الحي التشجير الكافي	43	8.6	57	11.4	400	80	14.3	لا
يعاني الحي من تلوث الهواء	417	83.4	71	14.2	12	2.4	90.5	نعم

يتضح من الجدول السابق

١. **بالنسبة لمياه الشرب والصرف الصحي:** 69%من العينة أكدت عدم توفر **شبكة مياه شرب نظيفة** في المنطقة، مما يسبب إصابات بالأمراض بنسبة ٨٨%. كما أن ٨١.٨% من العينة لا يجدون **شبكة صرف صحي جيدة.**

٢. **مياه الشرب الملوثة:** 8 8%من العينة أكدت أن **مياه الشرب الملوثة** تسببت في إصابة السكان ببعض الأمراض، مما يعكس تهديدًا صحيًا مباشرًا.

٣. **انقطاع المياه والكهرباء:** 34.2% من العينة تعاني من **انقطاع المياه** بشكل دوري، بينما ٨٩.٢% يشيرون إلى **انقطاع التيار الكهربائي** المتكرر، مما يضيف ضغوطًا على الحياة اليومية.

٤. **أسعار الخدمات:** 86% من العينة أكدت أن **أسعار المياه** مرتفعة مقارنةً بمستوى الدخل، وكذلك ٩١.٨% من العينة تعتبر أن **أسعار الكهرباء** غير مناسبة لدخلهم، مما يزيد من العبء الاقتصادي.

٥. **المواصلات:** تعاني المنطقة من **نقص خطوط المواصلات** بنسبة ٥٦.٤% و**ازدحام وسائل النقل** بنسبة ٨٣.٨%، مما يشير إلى وجود مشاكل كبيرة في التنقل والقدرة على الوصول للخدمات الأساسية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٦. **المرافق البيئية (التشجير والنظافة)** 80 % من العينة تؤكد عدم وجود **تشجير كافٍ** في المنطقة، بينما ٨٨.٧% تعاني من **المخلفات والقمامة**، مما يساهم في تدهور البيئة المحيطة وجودة الحياة.

٧. **التلوث البيئي:** 83.4% من العينة تعاني من **تلوث الهواء**، مما يعكس تدهورًا بيئيًا يؤثر بشكل مباشر على الصحة العامة للسكان.

كما يري الباحثون نقص الخدمات الأساسية مثل المياه النظيفة، الصرف الصحي، والكهرباء، يعكس عدم كفاية البنية التحتية البيئية. هذه الخدمات الأساسية ليست فقط ضرورية للعيش الكريم ولكنها تؤثر أيضًا على صحة الأفراد وجودة حياتهم.

وكذلك التلوث البيئي مثل تلوث الهواء والضوضاء يمثل تحديًا آخر يعزز من معاناة السكان، خاصة الفئات الضعيفة.

تدعم دراسة أحمد عبد الرحمن (٢٠١٩) ودراسة زهرة جمال مهران (٢٠٢٢) تدعم هذه النتائج وتؤكد التحديات الكبيرة التي تواجه البيئة في المناطق السكنية.

وتري نظرية النظم البيئية أن البيئة تؤثر على الأفراد دون أن يكون لهم تأثير مباشر عليها، مما يبرز الحاجة إلى تحسين السياسات الاجتماعية والبيئية لتحسين جودة الحياة.

وتظهر النتائج بشكل واضح **نقصًا كبيرًا في الخدمات الأساسية** مثل المياه النظيفة، الصرف الصحي، الكهرباء، والمواصلات. بالإضافة إلى **التلوث البيئي** والمخلفات، وهذه المشكلات تؤثر بشكل سلبي على صحة السكان ورفاهيتهم.

الخلاصة

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي للسياسات الاجتماعية الموجهة نحو حماية الفئات الأولى بالرعاية، وتحليل مدى فاعليتها في تحسين ظروفهم المعيشية، حيث اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدموا أداة المسح الاجتماعي بالعينة، علي عينة ٥٠٠ مفردة من مجتمع الدراسة وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أن هذه الفئات تعاني من اضطرابات اجتماعية ناتجة عن تدني الدخل، مما يؤثر على استقرار الأسرة وقدرتها على تلبية الاحتياجات الأساسية، وهو ما يُضعف فاعلية برامج الحماية الاجتماعية الحالية، كما أظهرت الدراسة معاناة هذه الفئات من مشكلات بيئية خطيرة، مثل ضعف خدمات المياه والصرف الصحي، وتلوث الهواء، وارتفاع تكاليف الخدمات الأساسية.

التوصيات

1.التوصيات الخاصة بالمساعدات المالية والتوظيف:

- **استبدال دعم تكافل للطلاب بتوفير مدارس ومرافق تعليمية** :بدلاً من تقديم مساعدات مالية للأسر فقط لتعليم الأبناء، من الأفضل تخصيص الموارد لبناء مدارس ومرافق تعليمية في المناطق الفقيرة والنائية، وتوفير بيئة تعليمية متميزة. كما يمكن تقديم برامج تدريب مهني وفني وتوفير حوافز مالية للأسر التي تُلحق أبناءها بمؤسسات تعليمية أو مهنية، لضمان حصول جميع الأطفال على فرص تعليمية متميزة.

* **المؤسسات المعنية** :وزارة التربية والتعليم، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مؤسسات المجتمع المدني.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

- **تحويل إعانات البطالة إلى دعم لإقامة مصانع ومشروعات صغيرة** : ينبغي إعادة توجيه الدعم من إعانات البطالة إلى تمويل وإطلاق مشروعات صغيرة ومتوسطة أو مصانع في المناطق المحتاجة. هذا سيوفر فرص عمل مستدامة للفئات العاطلة عن العمل، ويجب ربط هذه المشروعات بالتدريب المهني لاكتساب مهارات جديدة تُؤهل الشباب للاندماج في سوق العمل.

* **المؤسسات المعنية** :وزارة القوى العاملة، وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، القطاع الخاص.

- **دعم المشروعات الزراعية الصغيرة** :لدعم الأسر في المناطق الريفية، يجب توفير دعم مباشر للمشروعات الزراعية الصغيرة، مما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للأسرة وتوفير دخل ثابت. يمكن للمؤسسات الحكومية توفير قروض ميسرة وتسهيلات لتطوير هذه المشروعات.

* **المؤسسات المعنية** :وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة التنمية المحلية، المؤسسات الزراعية والتعاونيات.

2.التوصيات الخاصة بتعزيز دور المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني:

- **دور مؤسسات المجتمع المدني** : يجب تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في تقديم خدمات دعم اجتماعي وصحي في المناطق الأكثر احتياجًا. كما يمكن لهذه المؤسسات أن تساهم في التنسيق بين الجهات الحكومية والمستفيدين، لضمان وصول الدعم بشكل عادل وفعال. بالإضافة إلى تقديم برامج توعية وتدريب لمستفيدي برامج "تكافل وكرامة" حول كيفية الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.

* **المؤسسات المعنية** :وزارة التضامن الاجتماعي، مؤسسات المجتمع المدني.

- **مؤسسات التعليم والتدريب** :ينبغي على المؤسسات التعليمية تطوير برامج تدريبية تتماشى مع احتياجات سوق العمل، بحيث تشارك الجامعات والمعاهد في تقديم دورات تدريبية خاصة للأسر الفقيرة في مجالات مثل الحرف اليدوية، الزراعة، والصناعات الصغيرة.

* **المؤسسات المعنية : وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التربية والتعليم، الجامعات والمعاهد.**

- **دور القطاع الخاص** :يجب أن تكون هناك شراكة فعّالة بين الحكومة والقطاع الخاص لتنفيذ مشروعات التنمية المستدامة، مثل بناء المصانع والمشروعات الصغيرة في المناطق الفقيرة. كما يمكن للقطاع الخاص المساهمة في توفير برامج تدريب وتوظيف لفئات مستفيدة من برامج "**تكافل وكرامة**" و"**حياة كريمة.**"

* **المؤسسات المعنية** :وزارة التجارة والصناعة، وزارة الاستثمار، القطاع الخاص.

3.التوصيات الخاصة بالاستدامة والتنمية الاقتصادية:

- **دعم التحول إلى الاقتصاد الرقمي** : يجب على السياسات الحكومية دعم التحول الرقمي وتوفير برامج تدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة، من خلال توفير فرص للشباب لاكتساب مهارات في العمل عن بُعد أو في مجالات التجارة الإلكترونية ، مما يسهم في تحسين الحياة المعيشية للفئات الأولى بالرعاية.

* **المؤسسات المعنية** : وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة التخطيط، **شركات التكنولوجيا.**

- **دعم المشاريع البيئية المستدامة** : في إطار مبادرة "حياة كريمة"، يجب دعم المشروعات البيئية المستدامة التي تسهم في تحسين الحياة في المناطق الريفية ، مثل توفير مصادر للطاقة المتجددة (كالطاقة الشمسية) وتحسين شبكة المياه والصرف الصحي. هذه المشروعات يمكن أن تساهم في توفير فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

* **المؤسسات المعنية :** وزارة البيئة، وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، **المنظمات البيئية، القطاع الخاص.**

4.التوصيات الخاصة بتطوير البرامج الاجتماعية:

- **توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية والتعليمية :** يجب على الحكومة توفير خدمات صحية وتعليمية شاملة في المناطق الريفية والفقيرة، بما في ذلك إنشاء مراكز صحية ثابتة أو متنقلة وتوفير منح تعليمية للأطفال من الأسر ذات الدخل المحدود. هذا سيسهم في تحسين التعليم والرعاية الصحية في المجتمعات التي تعاني من الفقر.

* **المؤسسات المعنية :** وزارة الصحة والسكان، وزارة التربية والتعليم، المؤسسات التعليمية والصحية الخاصة.

- **تطوير آليات المراقبة والتقييم :** من الضروري تطوير آليات فعالة لمراقبة مدى تأثير البرامج الاجتماعية مثل "تكافل وكرامة" و"حياة كريمة" من خلال تحديد معايير دقيقة لقياس النجاح. يمكن تشكيل لجنة مستقلة للمراجعة والمتابعة لضمان وصول الدعم إلى المستحقين وتحقيق التأثير المطلوب.

* **المؤسسات المعنية :** وزارة التضامن الاجتماعي، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، الجهات الرقابية المستقلة.

5.التوصيات الخاصة بالشمول الاجتماعي:

- **تعزيز الشمولية والعدالة :** يجب أن تضمن السياسات الاجتماعية توزيع الدعم بشكل عادل لجميع الفئات المستهدفة من مختلف الأعمار والأجناس والمناطق الجغرافية. يمكن تطوير برامج خاصة لدعم المرأة الريفية، الأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن من خلال توفير دور رعاية صحية متخصصة أو منح إضافية.

* **المؤسسات المعنية :** وزارة التضامن الاجتماعي، وزارة العدل، المنظمات الحقوقية.

- **التشجيع على ثقافة العمل والإنتاج :**ينبغي أن تركز السياسات على تعزيز ثقافة العمل بين الفئات المستفيدة من برامج الدعم، من خلال توفير التدريب المهني والدورات التأهيلية التي تتيح للأفراد إيجاد فرص عمل حقيقية ومستدامة في مجالات متنوعة مثل الصناعة، التكنولوجيا، الزراعة، أو الحرف اليدوية.

* **المؤسسات المعنية :** وزارة القوى العاملة، وزارة الشباب والرياضة، القطاع الخاص.

6.التوصيات الخاصة بالحوكمة والشفافية :

- **تعزيز الشفافية في توزيع الموارد :** يجب أن تكون عملية توزيع المساعدات المالية في برامج "تكافل وكرامة" و"حياة كريمة" شفافة وواضحة، بحيث يتمكن الجميع من متابعة كيفية تخصيص الموارد. يمكن تطوير منصات إلكترونية تتيح للمستفيدين والمجتمع المدني متابعة سير العملية ومعرفة كيفية تخصيص الدعم .

* **المؤسسات المعنية :** وزارة التضامن الاجتماعي، وزارة المالية، الجهات الرقابية، منظمات المجتمع المدني.

وتستدعي هذه المقترحات التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني، لضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين حياة الفئات الأولى بالرعاية. من خلال تنفيذ سياسات شاملة في مجالات التعليم، الصحة، التشغيل، والتنمية الاقتصادية، يمكن بناء مجتمعات قادرة على الاعتماد على نفسها وتقليل الفقر بشكل طويل الأمد.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

المراجع

أحمد، عبد الله .(2020) .التخطيط الاجتماعي في العصر الحديث .دار الفكر العربي، القاهرة..

العباس، منى حلمي. (٢٠١٤). سياسة مكافحة الفقر في مصر .المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – جامعة عين شمس، العدد ٤، ص ٥٥١ .

الغباري، أمل محمد سلامة .(2020) .الاتجاهات المعاصرة في ممارسة التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية من منظور الخدمة الاجتماعية .المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص ٢٢٠–٢٢٢

المهدي، محمود محمود .(2001) .ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط والتنمية .المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، ص ٦٢.

الجمعية العامة للأمم المتحدة. (٢٠٠٩). تقرير الخبيرة المستقلة بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع (الدورة ٦٤)، ص ٧.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٠). أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص ٩٥.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. (٢٠٠٥). نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية .الأمم المتحدة، نيويورك، ص ١٤.

زكريا، سارة، ومحمد أحمد .(2021) .السياسات الاجتماعية وأثرها على تحسين أوضاع الفئات الاجتماعية .دار الفكر العربي، ٣٥(٢)، ٧٨–٩٥.

سالم، علاء محمد حسن .(2011) .تقييم الدور الاجتماعي والقانوني لمواجهة مشكلة السحابة السوداء (رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس)، ص ٥ .

سليم، أحمد عبد الحميد .(2019) .آليات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ .مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية – جامعة الفيوم، (١٦)، ٢٥٨–٢٥٩ .

عبد الرحمن، إبراهيم .(2017) .منهجية البحث العلمي: النظرية والتطبيق .دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٩٢.

عبد الرحمن، أسماء حمود .(2011) .دور المنظمات الأهلية الحقوقية في الدفاع عن حق السكن للفئات الأولى بالرعاية (رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان)، ص ٣٠–٣١ .

عبد اللطيف، حاتم عبد المنعم .(2017) .تقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية والقرارات من المنظور الاجتماعي . بورصة الكتاب، القاهرة، ص ١٩.

عبد الله، أحمد، وعماد مصطفى .(2022) .السياسات الاجتماعية وأثرها في تحسين أوضاع الفئات الاجتماعية في الدول النامية: دراسة تحليلية مقارنة .دار العلوم الاجتماعية، ٢٨(٣)، ٤٥–٦٠.

علي، ماهر أبو المعاطي .(2003) .السياسة الاجتماعية: أسس نظرية ونماذج عالمية عربية ومحلية .مكتبة زهراء الشروق، القاهرة، ص ٢٧.

مصطفى، حسن، وعلاء علي .(2010) .فعالية شبكات الأمان الاجتماعي في مصر .المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرين للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان، المجلد السابع، ص ٣١٧٩–٣١٩١.

مصطفى، خالد، وعلاء علي .(2010) .فعالية شبكات الأمان الاجتماعي في مصر .المؤتمر العلمي الدولي الثالث والعشرون للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان، المجلد السابع، ص ٣١٧٩–٣١٩١.

مهران، زهرة جمال محمد. (٢٠٢٢). مبادرة حياة كريمة لتحسين نوعية حياة الأسر الأكثر احتياجًا في المجتمع الريفي .المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية، العدد العشرون، المجلد الثالث، ديسمبر، ص ٣٣١–٣٣٢.

يوسف، أحمد، وفاطمة عبد الله. (٢٠٢٣). مبادرة حياة كريمة وتحسين الظروف المعيشية في القرى الفقيرة: دراسة تحليلية .المجلة المصرية للتنمية الريفية، ٣٨(1)، ١٢٠ .135–دار الأهرام، القاهرة، مصر.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

وزارة التضامن الاجتماعي. (٢٠١٥) . تقرير عن برنامج تكافل وكرامة .القاهرة، ص ١٠–١٥.
نشرة التنمية الاجتماعية. (٢٠١٥). الحماية الاجتماعية أداة العدالة .بيت الأمم المتحدة، لبنان، ص ١.
منظمة العمل الدولية. (٢٠٢١) . بناء مستقبل الحماية الاجتماعية من عالم عمل متمحور حول الإنسان .التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٩، ص ١١.
البنك الدولي. (٢٠٢٤) . البحث عن التنمية المستدامة .تم الدخول عليه في ٩ سبتمبر ٢٠٢٤ الساعة ١٢:٠٠ مساءً https://www.albankaldawli.org .
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٠). أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ٢٠١٩/٢٠٢٠، ص ٩٥.
المجلس الوزاري للمعلومات ودعم اتخاذ القرار. (٢٠٢٤) .تم الدخول عليه في ٥ ديسمبر ٢٠٢٤ الساعة ٨:٤٠ مساءً https://www.idsc.gov.eg .
الإسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا). (٢٠٢٤) التعاون العربي في مجال التنمية المستدامة .تم الدخول عليه في ١٠ سبتمبر ٢٠٢٤ الساعة ٨:٣٠ صباحاً . https://www.unescwa.org
المجلس الوزاري للمعلومات ودعم اتخاذ القرار. (٢٠٢٤) تم الدخول عليه في ٥ ديسمبر ٢٠٢٤ الساعة ٨:٤٠ مساءً https://www.idsc.gov.eg .

Adams, R. (2002). *Social Work: Themes, Issues, and Critical Debates* (2nd ed.). Palgrave.

Dercon, S. (2012). *Social Protection and Poverty*. Oxford University Press.

Glasson, J., Therivel, R., & Chadwick, A. (2013). *Introduction to Environmental Impact Assessment* (4th ed.). Routledge.

Kabeer, N. (2005). *Social Protection for the Poor and Vulnerable: A New Approach*. Routledge.

International Center for Not-for-Profit Law. (2023). *Strengthening connections between civil society and government institutions*. Washington, DC: ICNL.

Lopez, M., & Green, S. (2023). *Social policy and healthcare access in low-income countries* (pp. 60–80). Oxford University Press.

Maslow, A. H. (2000). *Motivation and Personality*. Harper Perennial Modern Classics.

Maslow, A. H. (2020). *Motivation and Personality*. Harper & Row.

Norris, G. A. (2017). *Environmental Life Cycle Assessment*. Cambridge University Press.

Nasr, A., & Abbas, L. (2024). *Evaluating social policy effectiveness in post-conflict societies* (pp. 200□220). Routledge.

United Nations Environment Programme. (2024). *Strengthening environmental governance in Latin America and the Caribbean*. Nairobi: UNEP.

Sadler, B. (2008). *Handbook of Environmental and Social Impact Assessment*. Wiley-Blackwell.

Stewart, F. (2008). *Social Protection: A Developmental Perspective*. Palgrave Macmillan.

Taylor, P. (2014). *Social Impact Assessment: An Introduction*. Cambridge University Press.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

THE SOCIAL AND ENVIRONMENTAL EVALUATION OF THE ROLE OF STATE SOCIAL POLICIES IN PROTECTING VULNERABLE GROUPS

AN EVALUATIVE STUDY OF SELECTED PROJECTS BY THE MINISTRY OF SOCIAL SOLIDARITY

Ahmed S. Ahmed [(1)]; Hatem A. Ahmed [(1)]; Shafik A. Shafik [(2)]
1) Faculty of Environmental Studies and Research, Ain Shams University 2) Faculty of Social Work, Helwan University

ABSTRACT

The aim of this study was to assess the social and environmental impact of social policies targeting the protection of the most vulnerable groups and to analyze their effectiveness in improving their living conditions. The researchers employed a descriptive-analytical approach and utilized a sample survey tool. The findings indicated that these groups face social disruptions resulting from low income, which negatively impacts family stability and their ability to meet basic needs, thereby undermining the effectiveness of current social protection programs. Additionally, the study revealed that these groups suffer from severe environmental issues, such as inadequate water and sanitation services, air pollution, and high costs of essential services. Based on these results, the study recommended increasing financial support for the disadvantaged, providing employment opportunities for those able to work, improving the quality of essential services, and creating a safe and healthy living environment that contributes to improving the quality of life for these groups.

Keywords: Social and Environmental Assessment – Social Protection – Social Policy – Vulnerable Groups

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178